



بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ عبدالله البدري
كلية العلوم الادارية والاقتصادية

قسم الاقتصاد



بحث تكميلي لنيل درجة بكالوريوس الشرف في الاقتصاد

بعنوان:-

دور النظم الاقتصادية المختلفة في معالجة المشكلة الاقتصادية

اعداد الطلاب:-

- الزبير محمد الدومة عبدالمجيد

- عبد العزيز نصر الدين عبدالله

- يقين عماد حمد حامد

- الاء عمر حمد هاشم عبدالرحمن

- ميمونة عماد الدين حسن

اشراف الدكتور/ يوسف عمر

مارس/2024

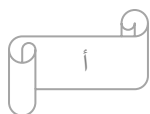
الاستهلال

قال تعالى:

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (32)



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى نور الأبصار وضيائها لسيدي وحببي ورسولي

محمد صلى الله عليه وسلم

إلى القلب الذي سكب حنانه في قلبي .. إلى التي أضاءت لي شموع العلم والمعرفة .. إلى
أعلى حبيبة في الدنيا .. من ربتي ورعتني في عيونها وكللت بصدق دعواتها إلي

أمي الغالية

إلى من أخذ بأيدينا عندما تعثرت أقدامنا .. إلى منبع قدوتنا ومثلنا الأعلى .. إلى الذي
سخر حياته كلها لنا

أبي الغالي

إلى مصابيح الدجى وشموس المعرفة ومفاتيح النور

أخواني وأخواتي

إلى زملائي في قسم الاقتصاد وكل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ..

أجمل اللحظات ستبقى في بنك الذكريات

أصدقائي

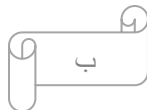
إلى جميع أساتذتنا الأجلاء نهدي إليهم هذا الجهد المتواضع

إلى زملائي في البحث

وإلى د. يوسف عمر مشرف البحث

أقول له كما قال الشاعر:

لو كان لي لسان ألف شاعر لأوفيكم مدحا وكان لزاما



الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفق لإتمام هذا البحث.

والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد السراج المنير خاتم الأنبياء والمرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين.

نزجي أسمى آيات الشكر لأسرة جامعة الشيخ عبد الله البدرى متمثلة في أسرة مكتبة كلية
العلوم الاقتصادية والإدارية.

كما نخص بالشكر د. يوسف عمر مشرف البحث لجهدہ الثري وأفكاره الثاقبة حتى خرج
هذا البحث إلى حيز الوجود.

ونسوق الشكر أيضاً للعاملين ببنك فيصل الإسلامي ، إدارة وموظفين على ما قدموه لنا من
معلومات وعلى كرم الضيافة.

والشكر موصول لكل من ساهم في سبيل إنجاز هذا البحث وإلى أسرة كلية العلوم الإدارية
والاقتصادية قسم الاقتصاد.

المستخلص:

تتناول البحث أثر اقتصاد الحرب على التجارة الخارجية في السودان، دراسة حالة وزارة التجارة والصناعة الفترة 2023م-2024م. تمثلت مشكلة البحث في أن الصراع المسلح يؤثر على الاقتصاد بشكل عام والتجارة الخارجية بشكل خاص.

هدفت الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الحروب والصراعات على حركة التجارة الخارجية في السودان وتحليل النتائج الاقتصادية المحتملة لهذا التأثير، دراسة التغيرات التي طرأت على نمط الهيكل التجارة الخارجية في السودان نتيجة للحروب والصراعات وتحديد القطاعات الاقتصادية المتأثرة بشكل كبير، تقديم توصيات وسياسات اقتصادية وتجارية وتهدف إلى تعزيز تجارة الخارجية وتحفيز النمو الاقتصادي رغم التحديات الناجمة عن الحروب، وتقديم البحث للمساهمة في عملية اتخاذ القرارات.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، سعت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:
يمكن أن تفرض أن الحروب والصراعات تؤثر سلباً على التجارة الخارجية في السودان من خلال تقليل الإنتاج وتدمير البنية التحتية وتقليل الثقة الاقتصادية.

يمكن أن تفرض أن الحروب قد تؤدي إلى التغيرات في هيكل الاقتصاد السوداني، مما يؤثر على نوعية وحجم التجارة الخارجية، مثل التحول الاقتصادي من الزراعة إلى القطاعات الأخرى.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها انخفاض الصادرات والواردات فقد يؤدي الصراع وعدم الاستقرار إلى انخفاض حجم التجارة الخارجية سواء بسبب تدمير البنية التحتية أو تقليل الثقة في الأسواق الدولية، وتدهور السمعة الاقتصادية قد يؤدي التأثير السلبي للاقتصاد الحربي

إلى تدهور سمعة البلد في الساحة الدولية مما يزيد من صعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية وتوقف التعاملات التجارية.

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها تعزيز الاستثمار في البنية التحتية فينبغي على الحكومة السودانية توجيه الاستثمارات نحو إعادة بناء وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة والشركاء الدوليين.

Abstract:

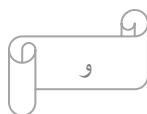
The research addressed the role of different economic systems in addressing the economic problem. The research problem was how the three economic systems address economic problems and any other problems that may arise in the future.

The importance of the research topic is highlighted in light of the growing international conflicts that include all aspects of material and intellectual life, and from this came the importance of research in talking about the foundations and pillars on which the three economic systems are based and their role in solving the economic problem that has become a problem that has become a problem for humanity and troubles countries, individuals and institutions. The research aimed to study the economic problem and its causes, study the foundations of the three economic systems, and increase knowledge about economic systems.

The study followed the descriptive analytical approach. The study sought to test the following hypotheses: the economic efficiency hypothesis, the fair distribution hypothesis, the economic growth hypothesis, the market organization hypothesis, and the innovation and technological development hypothesis.

The study reached several results, including that the Islamic economic system is based on the principles of Islamic Sharia, which include prohibiting usury (interest), encouraging zakat, and equitable distribution of wealth. It is characterized by social justice through the zakat system and wealth distribution, and financial stability thanks to the prevention of interest and the reduction of financial risks.

The study recommended several recommendations, including the importance of choosing an appropriate economic system to solve the economic problem effectively and sustainably, and maintaining a high level of public or private investment spending.



فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ز
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ط
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
المقدمة	1
هيكل البحث	4
الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني : الأنظمة الاقتصادية	
المبحث الأول : النظام الرأسمالي	10
المبحث الثاني : النظام الاشتراكي	18
المبحث الثالث : النظام الإسلامي	20
الفصل الثالث : دور الأنظمة الاقتصادية لحل المشكلة الاقتصادية	
المبحث الأول : دور النظام الرأسمالي في حل المشكلة الاقتصادية	24
المبحث الثاني : دور النظام الاشتراكي في حل المشكلة الاقتصادية	27
المبحث الثالث : دور النظام الإسلامي في حل المشكلة الاقتصادية	30
المبحث الرابع : مقارنة الأنظمة الاقتصادية المختلفة	36
الفصل الرابع : الإجراءات التطبيقية	
المبحث الأول : نبذة تاريخية عن بنك فيصل الإسلامي	42
المبحث الثاني : تحليل الدراسة	45
النتائج	60
التوصيات	61
المصادر والمراجع	62

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	توزيع بيانات الدراسة حسب العمر	1
46	توزيع بيانات الدراسة حسب النوع	2
47	توزيع بيانات الدراسة حسب المؤهل العلمي	3
48	توزيع بيانات الدراسة حسب التخصص العلمي	4
49	توزيع بيانات الدراسة حسب الخبرة العملية	5
50	عبارات المحور الأول	6
52	عبارات المحور الثاني	7
54	عبارات المحور الثالث	8
56	عبارات المحور الرابع	9
58	عبارات المحور الخامس	10

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	توزيع بيانات الدراسة حسب العمر	1
46	توزيع بيانات الدراسة حسب النوع	2
47	توزيع بيانات الدراسة حسب المؤهل العلمي	3
48	توزيع بيانات الدراسة حسب التخصص العلمي	4
49	توزيع بيانات الدراسة حسب الخبرة العملية	5



الفصل الأول

الإطار العام للدراسة





المقدمة:-

يلعب الاقتصاد دوراً حاسماً في حياة الشعوب والافراد علي حد سواء بل انا تدافع الامم قديماً وحديثاً كان في الغالب يعود علي صراع الافكار والمبادئ بسبب المصالح الاقتصادية " وكل دولة العالم و جارتها في سبيل ذلك ؛ وهذا اذا بدوره الي التناحر والخلافات . فهذه ينهار اقتصادها وتلك الكتلة تنهار مبادئها وتخلف جراء ذلك المشاكل الاقتصادية .

وقد ظهر في العالم بعض الأنظمة التي تحاول اصلاح العالم وفق اسس ونظريات والمبادئ تؤمن بها وتري بها العلاج الناجع لما يعانيه العالم اجمع ؛ فكان من اهم هذه الأنظمة : النظام الاسلامي ؛ النظام الرأسمالي ؛ النظام الاشتراكي ؛ وانبثق عن كل منها النظام الاقتصادي .

وبعض هذه الأنظمة السالفة الذكر يجري تطبيقه علي ارض الواقع ؛ ولكن بعضها الاخر مغيب عن التطبيق كالنظام الاقتصادي الاسلامي ؛ و الذي لا يمكن ان يطبق بمعزل عن تطبيق شامل للإسلام كمنهاج يشمل كل نواحي الحياة .

وعلي الرغم من أن النظام الاقتصادي الاسلامي مغيب في وقتنا الحاضر عن التطبيق الا أنه أثبت قدرته في حل العديد من مشاكل العالم عندما كان مطبقاً فمشكلة الفقر والبطالة والتضخم وندرة عناصر الانتاج ؛ وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي يعانيها العالم في زماننا هذا ؛ نجد أن النظام الاقتصادي الاسلامي قد اوجد لها الحلول المناسبة .

وبعد هذا العرض الموجز لما يمر به العالم منذ مئات السنين من المشاكل الاقتصادية ؛ وفقد ارتأى فريق البحث أن يتناول في بحثنا هذا الأنظمة الاقتصادية الثلاثة : النظام الاسلامي ، النظام الرأسمالي ، النظام الاشتراكي .

وعمل مقارنة بينها في نواحي محددة .

ولنتعرف من خلال هذا البحث علي اسس وافكار و مبادئ كل من الأنظمة انفة الذكر ، وبخاصة مقارنتها بالنظام الاقتصادي الاسلامي ، الذي اصبح يطرح اليوم كبديل حقيقي لما يعانيه العالم من صراعات يكمن اساسها علي صراعات مادية ، بالإضافة الي انه يوفر حلا جذرياً للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العلم ، علما بأن هذه المشاكل الاقتصادية نتجت عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية .

مشكلة البحث :-

يتركز مجال البحث في المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية الثلاثة من حيث ؛ اسس وسمات كل منها ، وكيف تنظر للمشكلة الاقتصادية ، وكيف يقوم هذا النظام بمعالجة المشاكل الاقتصادية وأي مشاكل أخرى قد تبرز مستقبلاً .

ويتم عمل مقارنة بين الأنظمة الاقتصادية ، ونظرتها للمشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها .

أهمية البحث:-

تبرز أهمية موضوع البحث في ظل تنامي الصراعات الدولية والتي تشمل كافة مناحي الحياة المادية ومنها الفكرية ، ومنها جات أهمية البحث في الحديث عن الاسس والركائز التي تقوم عليها الأنظمة الاقتصادية الثلاثة ودرها في حل المشكلة الاقتصادية التي أصبحت تؤرق الانسانية وتقض مضاجع الدول والافراد والمؤسسات .

كما أن فريق البحث عرض الأنظمة الاقتصادية بطريقة تسهل عملية المقارنة بينها بأسلوب سلس ، ثم نتناول في فصل كامل أوجه المقارنة بين الأنظمة وهذه الطريقة غير متوفرة في الدراسات والمراجع العديدة التي ألفت في هذا الموضوع .

فروض البحث :-

- فرضية الكفاءة الاقتصادية : ان الأنظمة الاقتصادية تختلف في قدرتها علي تحقيق الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد و إنتاج السلع والخدمات.

- فرضية التوزيع العادل : ان بعض الأنظمة الاقتصادية تولي اهتماما اكبر بتوزيع الثروة و الدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع من خلال تقديم سياسات توزيعية مختلفة .

- فرضية النمو الاقتصادي : ان تأثير الأنظمة الاقتصادية علي معدلات النمو الاقتصادي وقدره الاقتصاد علي توفير فرض العمل و زيادة الانتاجية يمكن ان يكون مختلفاً .

- فرضية التنظيم السوقي : ان بعض الأنظمة الاقتصادية تعتمد علي التنظيم السوقي وتقليل تدخل الحكومة ، بينما تعتمد أنظمة أخرى علي تنظيم حكومي اكبر لتوجيه الاقتصاد .

- فرضية الابتكار والتطوير التكنولوجي : ان تأثير الأنظمة الاقتصادية علي عمليات الابتكار وتطور التكنولوجيا يمكن ان يؤثر بشكل كبير علي القدرة التنافسية والتطور الاقتصادي للبلدان

أهداف البحث :-

دراسة المشكلة الاقتصادية واسبابها ، دراسة أسس الأنظمة الاقتصادية الثلاثة .

زيادة المعرفة حول الأنظمة الاقتصادية .

منهجية البحث :-

- دراسة المشكلة الاقتصادية ، التضخم ، البطالة ، التوزيع العادل للثروة .

- جمع المعلومات والبيانات حول الأنظمة الاقتصادية المختلفة

- تحليل كيفية تأثير كل نوع من الأنظمة الاقتصادية علي المشكلة الاقتصادية المحددة .

- مقارنة النتائج و التحليلات بين الأنظمة المختلفة

- استنتاج النتائج والتحليلات وتقديم التوصيات او الاقتراحات لتحسين الأنظمة الاقتصادية المعينة بمعالجة المشكلة الاقتصادية المحددة .

حدود البحث :-

1- الزمانية 2019 – 2024

2- المكانية دراسة حالة ، التطبيق علي بنك فيصل الاسلامي

هيكلة البحث :-

الفصل الأول : الاطار العالم للدراسة

- المقدمة

- الدراسات السابقة

الفصل الثاني :- الأنظمة الاقتصادية

- المبحث الأول : النظام الرأسمالي

- المبحث الثاني - النظام الاشتراكي

- المبحث الثالث : النظام الإسلامي

الفصل الثالث : دور الأنظمة الاقتصادية لحل المشكلة الاقتصادية

- المبحث الأول : دور النظام الرأسمالي في حل المشكلة الاقتصادية

- المبحث الثاني : دور النظام الاشتراكي في حل المشكلة الاقتصادية

- المبحث الثالث : دور النظام الإسلامي في حل المشكلة الاقتصادية

- المبحث الرابع : مقارنة الأنظمة الاقتصادية المختلفة

الفصل الرابع : الإجراءات التطبيقية

- المبحث الأول : نبذة تاريخية عن بنك فيصل الإسلامي

- المبحث الثاني : تحليل الدراسة (المقابلة)

- النتائج

- التوصيات

- المصادر والمراجع

الدراسات السابقة :-

1- داليا عادل الزياي / مدرسة الاقتصاد / كلية التجارة / جامعة عين شمس /النظم الاقتصادية المقارنة

يتناول هذا الكتاب عرضا تحليليا للمشكلة الاقتصادية من حيث مفهوم وظائف النظام الاقتصادي وتطور النظم الاقتصادية بداية من النظام البدائي ثم نظام الرق ثم النظام الاقطاعي كما تناولنا النظام الاقتصادي

الرأسمالي من حيث المفهوم نشأة النظام الرأسمالي وخصائصه وانتقادات النظام الرأسمالي وكيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي وتناولنا بعد ذلك النظام الاقتصادي الاشتراكي من حيث نشأة النظام الاشتراكي والاسس الرئيسية لهذا النظام وعيوبه وكيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي و أخيرا النظام المختلط وكيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام المختلط .

وتناولنا في نهاية الكتاب النظام العالمي الجديد والتطورات الاقتصادية العالمية ومدى استفادة مصر من هذه التطورات من حيث مؤسسات النظام العالمي الجديد التي تشمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتناولنا الاقتصاد العربي والتطورات الاقتصادية العالمية من حيث حدوث الثورة التكنولوجية ونتائج جولة اورجواي (1986) ونشأة منظمة التجارة العالمية (1995) والعولمة و ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة .

- مجلة العلوم الاقتصادية / أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة 2

بين النظام الاقتصادي الإسلامي والتقليدي / رجاء خضر ابشر / عصام عبد الوهاب بوب

جامعة النيلين / كلية التجارة

تناولت الدراسة أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي من خلال دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي و التقليدي . تتحدد مشكلة الورقة في صعوبة تحديد الدور الذي تلعبه الدولة الإسلامية او التقليدية (العلمانية) في ترقية النشاط الاقتصادي وخلق التوازن والاستقرار الاقتصادي . وعليه يمكن صياغة المشكلة من خلال الإجابة علي الأسئلة الآتية:-

ما هو الدور الذي تلعبه الدولة الإسلامية التي تتبع الاقتصاد الإسلامي في ترقية النشاط الاقتصادي ؟

ما هو الدور الذي تلعبه الدولة العلمانية في ترقية النشاط الاقتصادي ؟

ايهما اكثر فائدة في إدارة النشاط الاقتصادي ، الدولة الإسلامية ام التقليدية ، ولماذا ؟

فرضيات الدراسة : تقوم الدراسة علي الفرضيات التالية :

هنالك علاقة قوية بين أصول تدخل الدولة الإسلامية وترقية كفاءة وأداء النشاط الاقتصادي .

يقوم تدخل الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي بعدالة اكثر من النظم الاقتصادية الأخرى .

تمثلت اهم نتائج الدراسة في الاتي :

ان الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الذي يتماشى وفق نصوص الشريعة الإسلامية للمبادئ والأصول والمعاملات (كتحريم الربا والبيع المحرمة) فهو يصبو الي تحقيق الهداف التي تحقق المصلحة العامة للمجتمع و يمتاز بخصائص تميزه عن باقي الأنظمة الوضعية .

تسعي الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي الي تدعيم استقلالها السياسي باستقلالها الاقتصادي من خلال ترشيد منافع الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق الرفاهية المتوازنة للمجتمع .

من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاقتصاد الإسلامي ، مبدا التوجيه الإداري للنشاط الاقتصادي ، و هذا المبدأ مؤسس في اصوله علي نظرية التوازن الاجتماعي التي يعتمدها الإسلام أسلوبا وهدفا لتحقيق العدالة الاجتماعية .

للدولة دورا هاما واساسيا في إدارة الاقتصاد الكلي علي النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع ، ومنع الاحتكارات الخاصة بالإضافة الي وظائف الدولة التقليدية في الامن والدفاع والقضاء ، حتي في ظل نظام الاقتصاد الحر .

3- مجلة العلوم البيئية / جامعة عين شمس / محمد إبراهيم السيد امام / ايمان احمد هاشم

استهدفت الدراسة التركيز علي دور الأنظمة الاقتصادية الرقمية بمختلف وسائلها وادواتها في تطوير أداء تعاملات وانشطة القطاعات الحكومية ، خاصة قطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية كواحد من اهم واكبر القطاعات الحكومية واكثرهم تعاملًا مع كافة شرائح المجتمع المصري . واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي . و لتحقيق اهداف الدراسة ، تم تصميم استمارة استبيان وتوزيعها علي عينة قوامها (300) مفردة من العاملين بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية واستخدم الباحثون الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار صحة الفرضيات والاجابة علي تساؤلات الدراسة .

وقد توصلت نتائج الدراسة الي وجود اثر طردي و دال احصائيا لتطبيق أنظمة و أدوات الاقتصاد الرقمي علي تطوير أداء العاملين بالإدارات المختلفة بقطاع وزارة التموين والتجارة الداخلية ، وكذلك وجود اثر طردي و دال احصائيا لتطبيق أنظمة و أدوات الاقتصاد الرقمي علي تطوير إجراءات تقديم الخدمات بقطاع وزارة التموين و التجارة الداخلية ، كما ان هنالك اثر طردي و دال احصائيا لتطبيق أنظمة وأدوات الاقتصاد الرقمي علي تطوير ثقافة أداء التعاملات بالقطاع .

وقد خلصت الدراسة في ضوء ما توصلت اليه من نتائج الي ضرورة العمل علي زيادة ثقافة التعريف بمبادرات التوعية عن فوائد المنصات والأدوات الرقمية لكافة المتعاملين معها بمختلف الوسائل الممكنة مع العمل علي تحسينها و توسيع نطاق خدماتها مع تبسيط إجراءات وخطوات التعامل معها ، وكذلك متابعة تنفيذها واجراء الاستبانات لمعرفة الآراء عنها ، مع ضرورة النظر في تقييم النتائج والمقارنة بينها قبل وبعد التنفيذ ، و الوضع في الاعتبار المعايير والظروف الاجتماعية والبيئية للمجتمع المصري عند استخدام التقنيات و الأدوات والتطبيقات الرقمية .

4- جامعة بوليتكنك فلسطين - نظم معلومات

يدور البحث حول الأنظمة الاقتصادية الثالثة ، وهي : النظام الاقتصادي الرأسمالي ، والنظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الإسلامي ، اذ تم التطرق الي ظروف و عوامل نشأة وتطور كل من الأنظمة السالفة الذكر ، وسماتها ، واسسها . إضافة الي دور الدولة فيها ،

وسيادة المستهلك ، واهمية النقود فيها ، والسياسات المالية والنقدية لها ، ثم تناول فريق البحث في اخر كل منها عن نظرة كل نظام منها الي المشكلة الاقتصادية وكيف يقوم بمعالجتها وفق رؤيته لها من منظوره الخاص . ثم تناول فريق البحث في فصل خاص عدد من أوجه المقارنة بين تلك الأنظمة بشكل مختصر ، ومن أوجه المقارنة التي تطرق لها : تعريف وفلسفة النظام ونظرتها للملكية ، والحرية الاقتصادية ، و التوزيع و حرية وسيادة المستهلك ، واهمية النقود و أخيرا نظرتها للمشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها .

. نسخة محفوظة 24 ديسمبر 2017 علي موقع واي باك مشين 5-Mixed economy

تتضمن دراسة الأنظمة الاقتصادية كيفية ارتباط هذه الوكالات والمؤسسات المختلفة مع بعضها البعض ، و الية تدفق المعلومات بينها ، والعلاقات الاجتماعية داخل النظام (بما في ذلك حقوق الملكية وهيكل الإدارة) .

يركز تحليل الأنظمة الاقتصادية بشكل تقليدي علي دراسة الاختلاف و المقارنة بين اقتصاد السوق و اقتصاد التخطيط المركزي ، و علي التمييز بين الرأسمالية والاشتراكية .

توسع اليوم تصنيف الأنظمة الاقتصادية وتطور عن المنظور التقليدي انف الذكر ، واصبح يشمل موضوعات ونماذج اخري

الفصل الثاني

الأنظمة الاقتصادية

مفهوم ونشأة النظام الرأسمالي :

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه النظام الذي يقوم فيه الافراد بجمع عوامل الإنتاج المملوكة لهم يستأجرونها في شكل مشروع صناعي يستخدم الآلات بهدف تراكم الثروة والحصول علي الربح .

يهدف هذا النظام الي تنمية الثروة و زيادة تراكم راس المال من خلال سيطرة عدد محدود من الافراد او المؤسسات الرأسمالية التي تشتري المواد الأولية و قوة العمل ، مكونة شكل مشروع صناعي .

العوامل التي ساهمت في نشأة النظام الرأسمالي :

1- تراكم راس المال :

تجميع رؤوس الأموال في يد عدد من الافراد او طبقة من الطبقات ، و راس المال المقصود هنا هو المال السائل الازم للمشروع ، بالإضافة الي الأدوات و وسائل الإنتاج المادي ، والأراضي والمباني المتعددة ، فضلا عن القيم والحقوق المترتبة علي ذلك ، ويتفرع راس المال هنا الي ثلاثة مصادر ، أولها راس المال التجاري الناجم عن ارباح العمليات التجارية والناجمة أساسا عن الاكتشافات البحرية الكبرى في القرنين 16.15 ، وعن تنامي العلاقات التجارية بين الدول الاوربية و مستعمراتها في اسيا وافريقيا .

اما راس المال المالي فقد تراكم هو الاخر نتيجة تشغيل النقود ذاتها من خلال عمليات الإقراض بفائدة ، في حين كان مصدر تراكم راس المال العقاري هو الضرائب والرسوم والاتاوات التي كان يفرضها الملوك والامراء .

2. الاختراعات الفنية والعلمية : التحول الجذري في فنون الإنتاج الناجمة عن إحلال الآلات محل الجهد البشري والحيواني خلال عملية الإنتاج .

و بذلك تغيرت فنون الإنتاج لتسمح بالإنتاج النمطي الكبير. و في نفس الوقت كان استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملا مساعدا على اتساع سوق لاستيعاب الإنتاج الكبير للمشروع الصناعي .

3. التحرر السياسي والديني :

أدى التحرر السياسي والديني الي تغير نظرة المجتمع نحو الإنتاج والعمل والتجارة فقاموا بإعادة توزيع الأراضي والثروات وادى ذلك الي القضاء علي نظام الاقطاع وتحقيق العدالة في توزيع الملكية و بذلك زاد الدخل القومي وارتفعت مستويات المعيشة الحقيقية ، كما نجد ان الأفكار الدينية اباحت الحصول علي فوائد باعتبار انها مشاركة في الربح ولست ربا ، ولقد تطورت هذه الفكرة تدريجيا واصبح الإقراض علي درجة بالغة من الأهمية في النمو الاقتصادي ، واصبح لمفهوم سعر الفائدة الجديدة تأثيرا كبيرا علي تطور النظام الرأسمالي الحديث الذي أساسه اباحة الإقراض والائتمان .

وادت كل هذه التطورات الي تكوين رؤوس الأموال في اقصر فترة ممكنة ، مما أدى الي قيام مجتمع رأسمالي .

خصائص النظام الرأسمالي :

قام النظام الرأسمالي ثم رسخت قواعده في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وفيما يلي اهم الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالي :

- الخاصية الاولى : الملكية الخاصة (الملكية الفردية)

تعتبر الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج اهم مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي حيث ان معظم وسائل الإنتاج تكون ذات ملكية خاصة من قبل الافراد والشركات لا من قبل

الحكومة ، كما ان القانون يحمي تلك الملكية ويؤمن حرية التصرف بها ، لكن هذا النظام لا ينفي وجود الملكية العامة و الخاصة في بعض المجالات المحدودة التي لا يرغب أحيانا القطع الخاص بالعمل والاستثمار فيها ، اما لأنها تحتاج الي رؤوس أموال كبيرة ، او ان درجة المخاطرة فيها عالية ، او انها تحتاج لفترة استرداد لرأس المال العامل طويلة نسبيا وهي نشاطات في الوقت نفسه ضرورية ولازمة ، هذا مما يدفع القطاع العام للأنفاق علي تلك النشاطات مثل عملية بناء الموانئ ، وطرق المواصلات وانشاء الجسور وشبكات الري.... الخ.

وتهدف الملكية الفردية الي تمكين الفرد من الأموال التي يكتسبها وضمان حماية حقوقه عليها بما يحقق اشباع احتياجاته سواء بحرية استخدامها و التصرف فيها او الاستفادة منها و اتفاقها ، وتمتد الحقوق هذه لتشمل كافة أنواع رأس المال سواء اكان استهلاكيا ام انتاجيا ام معنويا (غير ملموس) ، أي تمتد الحقوق بالتالي الي الجانب القانوني والمعنوي كذلك كالاسم التجاري وحقوق التأليف.... الخ .

و يتحتم في النظام الرأسمالي تحديد مختص ليكون مسئولا عن استخدام الأموال الداخلة ضمن الملكية الفردية و التصرف فيها ، ويتحمل مسؤولية المخاطر الناجمة عنها ، وتعتبر الملكية الفردية دافعا الي تراكم الثروة و زيادة رأس المال ، كما ان الميراث يعد حقا مقترنا بالملكية الفردية ، و هو ما يعني حق المالك في التصرف في أمواله بعد وفاته .

وإقرار المجتمع و حمايته لحقوق الافراد في التصرف فيما يملكونه يجي عادة في حدود الاطار القانوني والاجتماعي للمجتمع ، و بالدرجة التي لا تسبب اضرار للآخرين ، وترجع الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي الي انها تعد الحافز الأساسي للأفراد علي الادخار ، وبالتالي تساعد علي زيادة التراكم الرأسمالي .

- الخاصية الثانية : الحرية الاقتصادية (حرية المشروع) :

وتتمثل الحرية الاقتصادية في حرية العامل باختيار العمل في النشاط الذي يرغب فيه ، حيث قد

د/ داليا عادل الزيايدي / النظم الاقتصادية المقارنة / كلية التجارة / مصر / جامعة عين شمس / ص (43- 45)

يختار العمل في الزراعة او الصناعة او الخدمات ، كما قد يفضل الفراغ علي العمل أحيانا ،

ان اتجاه العامل للعمل في نشاط معين دون الاخر ، يعتمد أساسا علي الاجر المدفوع من جهة و علي طبيعة ذلك العمل . اما ما يتعلق بحرية الإنتاج ، فالنظام الرأسمالي يكفل حرية المنتج بإنتاج المنتج الذي يرغب فيه ، و هذا يعتمد أساسا علي هدف ذلك المنتج و الذي يتمثل أساسا بالحصول علي اقصي ربح ممكن بغض النظر عن مدى ملائمة ذلك الإنتاج لأفراد المجتمع ومدى احتياجاتهم اليه .

ومن خلال الحرية الاقتصادية نجد ان ما يتخذه المستهلك من قرارات سوف تجد لها تأثيرا كبيرا علي القرارات الإنتاج و هذا يعني ان ما يتخذه المستهلك و ما يرغب بالحصول عليه من سلع وخدمات هي التي تدفع المنتج لتوجيه ما لديه من موارد لإنتاج تلك السلع دون غيرها و يتطلب ذلك من المنتجين تطوير سبل وأدوات الإنتاج وحرية الاقتراع والتجديد بصورة مستمرة حتي يحافظوا علي الأرباح التي تحققت . ومن خلال الحرية الاقتصادية فإن عوامل الإنتاج ستنتجه لأفضل استخداماتها في المجتمع .

- الخاصية الثالثة : حافز الربح :

ان تحقيق الربح هو من اهم أسس الاقتصاد الرأسمالي ، فهو الدافع للقيام بالنشاط الاقتصادي أساسا ، و رغم ان الفرد يسعى أساسا لزيادة انتاجه من اجل الحصول علي اكبر دخل ممكن لنفسه فقط ، الا ان النتيجة ان العائد ينعكس علي المجتمع ككل نتيجة الحصول علي اكبر قدر ممكن من السلع والخدمات تلبي حاجة المجتمع ، كذلك يؤدي الي الابداع والابتكار والبحث عن افضل الطرق لتخفيض التكاليف ، مما يؤدي لخفض الأسعار و زيادة الرفاهية .

فالهدف الأساسي من الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هو الحصول علي الربح بغض النظر عما اذا كان ذلك الإنتاج يوافق اهداف المجتمع ، حيث قد يقرر المنتج انتاج سلعا معينة قد تفي بحاجة فئة معينة في المجتمع ، الفئة التي يكون لها قدرة علي دفع الثمن الذي يحدده المنتج و هذه الفئة

د/ داليا عادل الزيايدي / النظم الاقتصادية المقارنة / كلية التجارة / مصر / جامعة عين شمس / ص (45 - 47)

عادة هي فئة الأغنياء .

- الخاصية الرابعة : المنافسة :

وهي تتحقق في وجود عدد كبير من المشتريين والبائعين في السوق الذين يكونون مستقلين تماما لا يوجد بينهم تحديد لحجم الإنتاج او المبيعات او المشتريات او الاثمان .

و تؤدي المنافسة الي زيادة الكفاءة ، نتيجة حرص المنظم علي تطوير السلع ليضمن البقاء و النجاح في السوق ، من خلال استخدام احدث الآلات و المعدات وتطوير فنون الإنتاج المتاحة حتي ينتج السلعة في احسن صورة و باقل نفقة انتاج .

ونجاح المنافسة يعتمد علي قدرة وإعطاء المستهلك الاوصاف المناسبة للسلع او الخدمات المطلوبة .

و الحقيقة ان منافسة المنتجين في المجتمع الرأسمالي تكون وسيلتها التخفيض المستمر في أسعار السلع ، و يكون من نتيجة ذلك التنافس ان يخرج المنتجون ذوي الكفاءة المنخفضة و لا يبقي الا الكفاء ، و هو ما يؤدي الي افضل استخدام للموارد ، كما يعتمد الاستهلاك علي وجود عدد كبير من المستهلكين بالنسبة لكل سلعة و هو ما يؤدي لارتفاع الأسعار و خروج بعض المستهلكين الذين لا تمثل السلعة لهم ضرورة قصوى ، و هكذا نجد ان تنافس المنتجين و ما يؤدي اليه من انخفاض الأسعار و خروج اقلهم كفاءة من مجال الإنتاج والتنافس بين المستهلكين وما يؤدي اليه من ارتفاع الأسعار و خروج المستهلكين الأقل حاجة ، يؤدي الي الرشد في توزيع الموارد علي الاحتياجات كما يحقق رغبة الغالبية .

- الخاصية الخامسة : جهاز الثمن :

في ظل الخصائص السابقة للنظام الرأسمالي ، خاصة ما يتعلق بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، إضافة الي الملكية و الحرية الخاصة ، و اذا انطلقنا من افتراض بان قرارات

الإنتاج تحدد من قبل المنتجين (القطاع الخاص) ، لذا فالسؤال الذي يطرح نفسه هو ، من هو الذي دفع المنتجين لتوجيه ما لديهم من موارد لإنتاج سلعة دون غيرها ، وما هي الكمية التي لا بدا من انتاجها و كذلك ما هي النوعية التي تنتج منها تلك السلعة ، وكيف يحدد الدخل للعناصر مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية .

ان الإجابة علي مثل تلك التساؤلات ، تكمن فيما يطلق عليه بجهاز الاثمان الذي يمثل العصا السحرية التي يستند عليه النظام الرأسمالي في توجيه الموارد بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تضمن مصالح الافراد كمنتجين و مستهلكين ، اذ انه من خلال ذلك الجهاز يتم تحديد السلع الواجب انتاجها بالكمية و النوعية المطلوبة ، كما إن ذلك الجهاز يضمن توجيه الموارد لإنتاج السلع التي يرغب بها المجتمع دون غيرها ، كما انه عن طريق جهاز الثمن يتم اختيار أسلوب الإنتاج الأفضل ، الذي يكفل انتاج الناتج المطلوب كلفة و بأحسن نوعية ممكنة كما انه عن طريق هذا الجهاز يتم تحديد الحجم الأمثل للمشروع استنادا الي تكاليفه و ايراداته وهذه كلها نوعا من الأسعار ، كما ان جهاز الثمن يساعد في توزيع الدخل المتحقق او قيمة الإنتاج بين عوامل الإنتاج المساهمة في انتاجه .

نخلص من ذلك الي ان مستوي الأسعار يعتبر معيارا لتحديد نوع السلع التي يطلب المجتمع

من المنتجين انتاجها ، كما ان تغيرات السعر الذى تباع به سلعة معينة يعتبر معيارا يوجه المنتجين لتقدير او تحديد الكميات المطلوبة انتاجها من كل سلعة او خدمة . وهذا يعني ان النظام الرأسمالي يعتمد و بشكل أساسي علي ما يسمى بالية جهاز الثمن باعتباره الأداة المثلي التي يمكن من خلالها تحقيق التوجيه و الاستخدام الأمثل للموارد بين الاستخدامات البديلة و بذلك الشكل الذى يضمن تحقيق مصالح جميع افراد .

ويتحدد الثمن في النظام الرأسمالي بقوى العرض والطلب حيث تتحدد رغبات البائعين فيما يثما بقوى العرض ، اما رغبات المستهلكين فتتحدد فيما يسمى بقوى الطلب و بتلاقي قوى العرض والطلب يتم تحديد الثمن بالسوق ، ومن هنا جاء تسمية الاقتصاد الرأسمالي باقتصاد السوق

د/ داليا عادل الزيايدي / النظم الاقتصادية المقارنة / كلية التجارة / مصر / جامعة عين شمس / ص (49 - 51)

او اقتصاد العرض والطلب .

مثال رقمي :-

بافتراض ان حاجات افراد المجتمع تتمثل في ثلاثة سلع هي علي الترتيب س ، ص ، ع ،
والجدول التالي يوضح لنا الكميات المطلوبة من جانب افراد المجتمع من هذه السلع و كذلك
الكميات المنتجة من نفس السلع في نفس الفترة .

نوع السلعة	الكميات المنتجة	الكميات المطلوبة
س	1000	1600
ص	1000	700
ع	1000	1000

وبالنظر الي الجدول السابق يتضح لنا :

1- الكميات المطلوبة من السلع (س) اكبر من الكميات المنتجة منها ، مما يدفع المستهلكون فيما بينهم الي التنافس للحصول علي السلعة (س) ، و ينتج عن هذا التنافس حدوث ارتفاع في أسعار السلعة (س) .

2- بالنسبة للسلعة (ص) فنجد ان الكميات المطلوبة منها اقل من الكميات المنتجة من نفس السلعة ، مما يعني ان هنالك زيادة في الكمية المعروضة من السلعة (ص)

د/ داليا عادل الزيايدي / النظم الاقتصادية المقارنة / كلية التجارة / مصر / جامعة عين شمس / ص (51)

انتقادات النظام الرأسمالي

بالرغم من ان النظام الاقتصادي الرأسمالي قد استطاعة ان يحقق درجات من الرخاء المادي في كثير من الدول التي طبقتة ، الا ان هنالك بعض الجوانب السلبية التي تبدو اكثر فاعلية في مجال التطبيق و من اهم هذه العيوب :

1- أصبحت الملكية الفردية في النظام الرأسمالي وسيلة للسيطرة و التسلط و انعدام تكافؤ الفرص بين الافراد ، سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية ، رغم ما تحققة من إيجابيات تتمشي مع طبيعة الانسان وحقه في الاحتفاظ بنتيجة عمله ، والتي تعتبر حافزا للإنتاج و الادخار و تكوين راس المال .

2- أصبحت المنافسة في هذا النظام وسيلة لإخراج صغار المنتجين من مجال الإنتاج و فرض السيطرة الاحتكارية علي السوق ، حتي اصبح السوق محتكرا من قبل عدد قليل من الشركات تسيطر و تهيمن عليه ، وتمنع غيرها من دخوله ، و هو ما يتيح لها ان تفرض من الأسعار ما يحقق لها المزيد من الأرباح ، كما انها تفرض في السوق من الكميات ما يمكنها من التحكم في مثل هذه الأسعار .

3- أصبحت الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي حرية وهمية ، نظرا للتفاوت الكبير في الثروات التي يمتلكها الافراد ، و بالتالي في الدخول التي يحصلون عليها ، ففرصة الفقير في التعليم و اختيار المهنة المناسبة ، اقل بكثير من فرصة الغني ، بل ان قدرة الفقير علي اختيار السلع الضرورية التي يحتاج اليها أصبحت مقيدة بأقدام الغني علي انتاجها .

4- يكون النظام الرأسمالي دائما عرضة لتقلبات دورية في مستوي النشاط الإنتاجي و التشغيل و الدخل القومي ، بحيث تكون هنالك فترات يرتفع فيها مستوي التشغيل و يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار وتسود حالة من التضخم ، و يكون هنالك فترات اخري ينخفض فيها مستوي النشاط الاقتصادي و تنتشر البطالة بين العمال و تسود حالة من الكساد .

اضف الي ذلك ان حافز الربح و أجهزة الثمن تكون في كثير من الأحيان غير قادرة علي القيام بوظائفها نتيجة لعدم قدرة الكثير من عوامل الإنتاج علي التنقل من نشاط انتاجي الي اخر ، او لتأثير جهاز الثمن بالتقلبات المؤقتة في السوق .

المبحث الثاني النظام الاشتراكي

نشأة النظام الاشتراكي :

ظهرت في القرن الثامن عشر كمذاهب و مدارس مختلفة (تعمل علي إحلال النظرة الجماعية علي الفردية التي قام عليها النظام الرأسمالي) و المتمثل في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها :

1- مرحلة الاشتراكية المثالية : منذ افلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية . وظلت هذه الأفكار في اذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين عبر العصور ، حتي القرن التاسع عشر لتدخل الاشتراكية العلمية .

2- الاشتراكية العلمية : من خلال كارل ماركس ، الذي وضع أسس الاشتراكية العلمية التي تهدف الي تعويض مبدا الرأسمالية ساند في ذلك الاضطهاد للطبقة الشغيلة في النظام الرأسمالي ، حيث ظهرت كرد فعل للتناقضات و السلبيات التي افرزها النظام الرأسمالي ، كانهدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين في المجتمع هيمن فيها مذهب الاقتصاد الحر .

طبق هذا النظام منذ 25 أكتوبر 1917 بروسيا ، و منذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي سياسي و اجتماعي في الاتحاد السوفياتي ثم انتقلت الي مناطق اخري بعد الحرب العالمية الثانية وما اصبح يطلق عليه بالمعسكر الاشتراكي .

تعريف النظام الاشتراكي : هو مجموعة من النظريات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تتمركز علي الملكية الجماعية لمصادر الثروة و وسائل الإنتاج و تكافؤ الفرص لدي الجميع و هو يهدف الي تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع ، و هو النظام الذي يتميز الدولة لعوامل الإنتاج (الملكية الجماعية) و اتخاذ القرارات ، ما جهاز تخطيط مركزي .

يعتمد النظام الاشتراكي علي أسلوب التخطيط المركزي و الشامل في الادارة الاقتصادية رسم الأهداف و حصر الموارد .

يتم التخطيط بالشمولية و المركزية و الإلزامية .

هيمنة الدولة على الاقتصاد . (دورها في العملية الإنتاجية و التوزيع) .

- أسس النظام الاشتراكي :

للنظام الاشتراكي عدة أسس وخصائص :

- 1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج .
- 2- التخطيط المركزي (جهاز التخطيط بدلا من جهاز الأسعار او الأسواق)
- 3- عدم وجود المنافسة التجارية .
- 4- اشباع الحاجات الجماعية (كل حسب طاقته و كل حسب حاجته)

- عيوب النظام الاشتراكي :

- 1/ انعدام الحرية الفردية : فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي و في التملك ، وفي اختيار السلع و الخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط .
 - 2/ انخفاض إنتاجية العامل : نتيجة اهمال الحوافز المادية اذ من غير المتوقع ان يبذل الفرد بصفته اجيرا عن الدولة قصارى جهده من اجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف .
 - 3/ البيروقراطية المفرطة : ان مبدا المركزية يضى على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة و البيروقراطية ، بالإضافة الي التعقيدات الروتينية و تعطيل الكثير من الإجراءات ، و هذا يؤدي بدوره لدني مستويات الإنتاجية .
 - 4/ عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي : تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد علي مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية و خاصة التي يصعب التنبؤ بيها و مواجهتها مواجهة سريعة و فاعلة ، كما تؤدي الي تضيق الكثير من الفرص نتيجة البطء في اتخاذ القرارات .
- و عليه يمكن الوصول الي الخلاصة التالية :
- ان جوهر الاشتراكية يتعلق بملكية وسائل الإنتاج و كيفية توزيع الناتج القومي المحقق ، و رغم المبادئ التي يقوم اليها هذا النظام ، فعن التطبيق العملي لهذه المبادئ تم التأكد من وجود الكثير من العيوب حيث في أواخر القرن العشرين انهارت العديد من الدول الاشتراكية بسبب طغيان العيوب علي المزايا فقد اثبت النظام الاشتراكي فشله علي المستوي الإنساني لأنه قضى علي الحريات و كرامة الانسان و اباد أصول الافراد ، اما علي المستوي الاقتصادي فأصبحت العدالة في التوزيع امر مستحيل و حل محله الاستقلال الكامل .

المبحث الثالث النظام الإسلامي

تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي :

نظام الاقتصاد الإسلامي أسلوب اقتصادي معتمد علي الإسلام في استخدام الموارد من اجل توفير حاجات الناس . ويعرف نظام الاقتصاد الإسلامي أيضا بانه نظام مرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلامية ، يحتوي علي مجموعة من الارشادات التي تسهم في التحكم في السلوك الاقتصادي ، وتحديدًا في مجالات الادخار والانفاق {1}.

من التعريفات الأخرى لنظام الاقتصاد الإسلامي انه مجموعة القواعد التي تعتمد علي أصول العقيدة الإسلامية ، وهي القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة والاجتهاد الفقهي ، وتهتم جميعها في متابعة الاعمال الاقتصادية ضمن البيئة الاجتماعية {2}.

النشأة :

اهتم الإسلام بتنظيم العلاقات والأمور الاقتصادية مثلها مثل أي أمور حياتية أخرى ، وتم الاعتماد علي العديد من الآيات القرآنية و الاحاديث النبوية الشريفة في صياغة العديد من القواعد الأساسية لنظام الاقتصاد الإسلامي {3}، ومن الآيات القرآنية التي اشارت الي الربا قوله تعالى : ((واحل الله البيع و حرم الربا)) ، كما اهتم الاقتصاد الإسلامي بالعقود بين الناس قال تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الي اجل مسمى فاكتبوه)) ، و في متابعة كافة المعاملات المالية سواء المرتبطة بصرف المال او ادخاره ، قال تعالى : ((وكلوا وشربوا ولا تسرفوا)) .

منذ بداية التسريع الإسلامي كانت حياة الرسول محمد (صلي الله عليه وسلم) نموذجا لتطبيق كافة التشريعات و القواعد الإسلامية ، ومنها القواعد المرتبطة بالنظام الاقتصادي الإسلامي ، و الذي اتبعه الخلفاء الراشدون (رضي الله عنهم) في كافة المعاملات والقضايا الاقتصادية ، لكنها كانت قليلة عموما بسبب محدودية المشكلات الخاصة بالاقتصاد ،لانا اغلب الاعمال التي كانت منتشرة في ذلك الوقت اقتصرت علي الزراعة والتجارة والرعي في حدود ضيقة {3}.

ظلت الدراسات الاقتصادية الإسلامية تشهد ازدهارا حتي القرن الرابع للهجرة ، اذ انتشر التقليد والتراجع الاجتهاد في وضع دراسات للمسائل الاقتصادية ، وادي ذلك الي ظهور العديد من القضايا الجديدة في الاقتصاد لم توجد لها اية دراسات إسلامية ، واهتم العديد من علماء

الاقتصاد المسلمين في تصحيح مسار الواقع الاقتصادي ، مما اسهم في ظهور الكثير من الدراسات الاقتصادية الإسلامية الحديثة التي حرصت علي الاهتمام في المشكلات الاقتصادية المستحدثة عن طريق البحث عن حلول لتوجيهها بشكل صحيح . {3}

خصائص النظام الإسلامي :

يتميز نظام الاقتصاد في الإسلام عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى بمجموعة من المميزات الخاصة ، من أهمها : {4}

- ❖ لا يشبه الاقتصاد الإسلامي أنواع الأنظمة الاقتصادية الأخرى .
 - ❖ الاعتماد علي العقيدة الإسلامية ، اذ يعتمد هذا النظام الاقتصادي علي الإسلام في صياغة مبادئه و قوانينه و كافة القواعد والتشريعات الخاصة به .
 - ❖ يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق ، أي يحافظ علي القيم الأخلاقية الإسلامية و الصفات الحميدة ، وهي الصدق ، الأمانة ، مراعاة الحلال في كافة الأنشطة الاقتصادية .
 - ❖ يعد الاقتصاد الإسلامي قريبا من الواقع ، أي يهتم بطبيعية الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالأفراد ، ولا يعتمد علي أية تقديرات او خيالات غير حقيقية ، كما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية الأخرى .
 - ❖ الاهتمام بالشمولية ، لا يهتم الاقتصاد الإسلامي بالأموال المالية و المادية فقط ، بل يهتم بالجوانب الأخلاقية الروحية التي تسهم في تحقيق كافة الحاجات الخاصة بالناس ، مثل العمل الذي يعتبر من ضروريات الحياة للحصول علي السكن ، التعليم ، والرعاية الصحية وغيرها .
- ### الأسس :

يعتمد نظام الاقتصاد في الإسلام علي ثلاثة أسس اقتصادية رئيسية هي :

- **الملكية المزدوجة :** هي إشارة الي ان الانسان هو المستخلف في الأرض ، حتي يستفيد منها و يعمل علي تطويرها ، قال تعالى : ((امنوا بالله و رسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين امنوا منكم وانفقوا لهم اجر كبير)) . فيحق للإنسان المسلم التملك ضمن حدود الشريعة الإسلامية ، وعليه ان يحافظ علي املاكه من خلال استخدامها بطريقة عادلة و بعيدة عن ضررها او اهدارها ، اذ يسهم نظام الاقتصاد الإسلامي في التمييز بين الأملاك الخاصة بالأفراد والاملاك العامة التي تعتبر ملكا للمجتمع ، ويقر

التشريع الإسلامي بضرورة المحافظة علي حقوق أصحاب الأملاك ، ويترتب عليها ان يوفر أصحابها الحماية لها من السرقة او الاختلاس ، لذلك شرع الإسلام مجموعة من العقوبات التي تسهم في المحافظة علي حقوق الملكية .

● **الحرية المقيدة :** من المبادئ الأساسية في الاقتصاد الإسلامي اذ لكل فرد الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي يريد لها طالما انها لا تتعارض او تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية ، لذلك الحرية الاقتصادية في الإسلام ليست مطلقة ، و لكنها مقيدة بمجموعة من القواعد التشريعية والأخلاقية ، فاذا تعارضت المصالح مع بعضها فيجب تقديم المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة ، لذلك لا يجوز احتكار السلع ، وتعطيل الأراضي الصالحة

للاستخدام ، والقيام بأعمال تلحق الضرر بالناس ، فالحرية الاقتصادية في الإسلام هي حقيقية تخدم مصالح الجميع ، وبعيدة عن الظلم والاستبعاد بل تتميز بالعدالة في ضمان حاجات الافراد الأساسية .

● **العدالة الاجتماعية :** هي من الأسس الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الإسلامي ، و من اهم صورها التوزيع العادل للدخل ضمن احكام و ضوابط الإسلام ، و تحديد الطرق الصحيحة لانفاق المال ، و وضع الأسس المناسبة لتوزيع الميراث علي الورثة وفقا للوسائل الشرعية الصحيحة .

الأدوات الاستثمارية :

يعتمد نظام الاقتصاد الإسلامي علي مجموعة من الأدوات الاستثمارية التي تسهم في تطبيق العمليات المالية و الاقتصادية بين الناس ، ومن أهمها : {5}

❖ **المضاربة :** هي دفع الشخص الذي يملك المال مبلغا منه لصاحب عمل او مؤسسة استثمارية ، من اجل استثماره و تحقيق ربح منه يتم توزيعه وفقا لنسبة من الأرباح ، وهي ليست من المال الأصلي ، ولا يوزع هذا الربح الا بعد إعادة قيمة راس المال .

❖ **المرابحة :** هي أداة استثمارية قريبة من التجارة العامة ، اذ يقوم من خلالها الشخص الذي يملك المال بشراء سلعة من ثم بيعها بسعر اعلي من سعر الشراء ، سواء نقدا او بالتقسيط .

❖ **المشاركة :** هي اشتراك اكثر من شخص في جهد العمل وقيمة المال ، وتكون ملكية العمل والأرباح والخسائر موزعة عليهم جميعا .

الفصل الثالث

دور الأنظمة الاقتصادية لحل المشكلة الاقتصادية

شكلة الاقتصادية

دور النظام الرأس

- المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر راسبي-

اشرنا في حديثنا عن فلسفة هذا النظام انه نظام فردي او نظام المشروع الحر ، اعلي الفرد حرية العمل والاختيار في تملك عناصر الإنتاج ، وتجمع الثروة بكافة السبل بشروط احترام القانون العام ولا يحق للدولة التدخل في عمل الفرد ما دام يحترم القانون العالم لها ، كذلك طرحنا أسس النظام الرأسمالي وهي الملكية الفردية والمنافسة و الربح يعتبر هذا النظام ان كل فرد قادر علي التعرف علي حاجاته و هو يختار السلع التي تحقق اعلي اشباع له بغض النظر عن الوسيلة التي امتلك بها تلك السلعة .

وتترك السوق دون قيود من الحكومة للتحكم في الأسعار فارتفاع الطلب علي سلعة معينة يؤدي الي ارتفاع سعرها و بالتالي تحقق ربحية اكبر . {1}

والاقتصاد في ظل هذا النظام يتكون من اربع قطاعات : القطاع الحكومي ، القطاع المنزلي ، قطاع المؤسسات التي تسعى لتحقيق الربح ، وقطاع السوق . ويمتاز الأخير بانه اكبر هذه القطاعات و معظم الموارد الاقتصادية موجود فيه و يقتضي ان تعمل المؤسسات والافراد فيه علي حل المشكلة الاقتصادية اعتمادا علي التبادل الاختياري للسع و الخدمات . لذلك يدعى هذا النظام أحيانا واقتصاد السوق . {2}

والنظرة والرأسمالية للمشكلة الاقتصادية : تقتضي بوجود ندرة في الموارد الطبيعية لا تستطيع ان تواكب التقدم والمدينة و لذلك لا يمكن اشباع جميع الرغبات وتلبية جميع الحاجات المتجددة للأفراد بسبب الندرة ، ان الطبيعة محدودة . {3}

حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي : {4}

ان وضع حل لهذه المشكلة في هذا النظام يأتي من خلال الثمن او جهاز الثمن فالمستهلك يقدم قيمة للسعة ونتيجة اقبال الجمهور علي سلعة معينة يعني انه علي المنتج زيادة إنتاجية من هذه السلعة .

{1} قريصة ، تصرف / مقدمة في علم الاقتصاد / مكتبة الانجلو المصرية / 1985 / ص (30)

{2} قريصة / مقدمة في علم الاقتصاد / مصدر سابق / ص (32)

{3} المصدر - محمد باقر / اقتصادنا / دار الكتاب اللبناني / 1977 / ص (306)

{4} حشيش - عادل / أصول الاقتصاد السياسي / (دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992) / ص (326 - 329)

وبالتالي فجهاز الثمن يعطي فرصة للمستهلك في توجيه وتحديد كميات و أنواع السلع المنتجة ، والقيم (الأثمان) المقدمة للمستهلكين تظهر من خلال الثمن وبالتالي يعكس تفضيل الجماعة لأنواع و كميات معينة من السلع .

✕ دور جهاز الثمن في تنظيم الإنتاج

كما ان جهاز الثمن يعالج مشكلة تنظيم الإنتاج عن طريق تداخل اثمان السلع الاستهلاكية مع اثمان السلع والإنتاجية ، الاستهلاكية تشبع حاجات الحاضر ، في حين السلع الإنتاجية تستخدم في إنتاج السلع . و عندما مقارنة اثمان السلع الاستهلاكية مع تكلفة إنتاجها يحدث توزيع للموارد الاقتصادية بين الصناعات المختلفة ، اما الأسعار النسبية للخدمات الإنتاجية فهي تؤدي الي تنسيق تلك الخدمات و مزجها في نطاق الحدود الفنية .

✕ دو جهاز الثمن في تنظيم الاستهلاك

وجهاز الثمن يستخدم لتنظيم الاستهلاك حتي يحقق توازن الطلب او الاستهلاك مع العرض الثابت لتلك السلع في المدى القصير . فهذا النظام يوفر حرية المنافسة في الحصول علي السلع وخاصة السلع ذات الطلب عديم المرونة (أي السلع التي لا تتغير الكمية المطلوبة منها مع تغير سعرها ، كالطحين والملح) هذه المنافسة تدفع باتجاه رفع أسعار تلك السلع ، وبالتالي يقل الاقبال عليها وفقط الأشخاص القادرون علي توفير ثمنها باستطاعتهم الحصول عليها ، وتقل الكمية المطلوبة من هذه السلعة حتي يحدث توازن ما بين الطلب و العرض .

✕ دور جهاز الثمن في تحقيق النمو الاقتصادي

وجهاز الثمن يحقق النمو الاقتصادي ، اذ ان النمو يتحقق عن طريق زيادة السلع الرأسمالية و الموارد الطبيعية والخبرة الفنية ، لذلك لابد من زيادة الاستثمار لإيجاد سلع جديدة و ابتكار أساليب إنتاجية وفنية و إضافة موارد فنية للثروة القومية . وهذا يتحقق عن طريق توفير الموارد الاقتصادية لاستخدامها في خلق ثروة جديدة ، أي توفير المدخرات لمقابلة الاستثمارات المطلوبة .

اما سعر الفائدة او الربا الذي يحصل عليه الفرد عن مدخراته فهو يعمل علي تكوين المدخرات أي ان جهاز الثمن يكفل النمو الاقتصادي بمكافأة الافراد الذين يقللون استهلاكهم بسبب المنافسة الشديدة و الذين يلجؤون الي الادخار بدل الاستهلاك .
وحتى يحقق جهاز الثمن الحلول للمشكلة الاقتصادية بهذا الشكل التلقائي ، لابد من توفر المنافسة الكاملة بكافة شروطها و التي سبق الحديث عنها في أسس النظام الرأسمالي ، ومن تلك

ايتار نضال الشروف - باسم موسي عبد النبي - نور جهاد الطمیزی / الأنظمة الاقتصادية دراسة مقارنة / جامعة بوليتكنك فلسطين / بكالوريوس / منشور / أيلول 2004

الشروط توفر عدد كبير من البائعين والمستهلكين ، وتجانس السلعة الواحدة في السوق ، والعلم الكامل بأسعار السوق و شروط التعاقد ، و حرية انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق بسهولة .
والمنافسة الكاملة توفر معظم شروطها عند نشأة الرأسمالية الصناعية التي قضت علي نفسها ، اذ أدت تلك المنافسة الي توسع بعض المشروعات وكبر حجمها ، و تكونت بعض الاتحادات بينها أدت الي القضاء علي المشاريع الصغيرة بسبب الاحتكارات التي عملتها وهيمنت علي السوق ورفعت الأسعار وعملت ارهاق للمستهلكين استغلالهم و نشوء طبقة فقيرة لم تضع لها أي اعتبار .
لذلك فان تلك التكتلات بين المشاريع الكبيرة أدت الي إعاقه جهاز الثمن في حل المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام .

المبحث الثاني

دور النظام الاشتراكي في حل المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الاشتراكية

في النظام الاشتراكي تمتلك الدولة كل او الغالبية العظمى من الموارد الإنتاجية ، و يوجد سلطة عامة مركزية حيث تتكفل في حل و علاج المشكلة الاقتصادية . وتمتلك الدولة حق التصرف في جميع او غالبية الأنشطة الاقتصادية مثل: التعدين ، التجارة ، الزراعة .

يخضع العمال في النظام الاشتراكي للسلطة العامة المركزية التي تنظم عملهم ، اذ يختار العمال طبيعة العمل الذي يريدون العمل به (الحرفة) وأماكن عملهم . فيقوم الافراد بالعمل للمصلحة العامة (لخدمة المجتمع بشكل عام) كما تراها الدولة ، وكما تخطط لها ، أي لا يقوم الافراد بنشاطهم في هذا النظام بدافع المصلحة الخاصة .

تقوم السلطة العامة المركزية بالتخطيط الالزامي الشامل للنشاط الاقتصادي حيث يتوافر في الجهاز التخطيطي للدولة الوسائل الكفيلة بعلاج اركان المشكلة الاقتصادية ، وتغلب إدارة التقييد و التدخل عن طريق الاخذ بالملكية العامة او الاجتماعية لأموال الإنتاج الأساسية، وتقوم الدولة بالأشراف علي عمليتي الإنتاج و التوزيع بهدف رفع درجة الرفاهية الاقتصادية لأعضاء المجتمع .

وترى النظرية الاشتراكية ان المشكلة الاقتصادية هي المشكلة تناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع وعندما يصبح هنالك حالة من التوافق من هذه العلامات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية ولا يصبح هنالك مشكلة اقتصادية . {1}

حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي {2}

لحل المشكلة الاقتصادية يجب الإجابة علي عدة أسئلة وهي ماذا تنتج ، وكيف تنتج ، وكيف تقوم بالتوزيع ، كيف نخمن الاستخدام الكامل لموارد المجتمع ، و كيفية زيادة موارد المجتمع .

❖ ماذا تنتج ؟

تقوم الدولة في النظام الاشتراكي من خلال هيئة التخطيط بوضع خطة قومية ، حيث تقوم بتحديد حاجات المجتمع الأساسية (أولوياته) ومن ثم تقوم بتوزيع موارد المجتمع توزيعاً يتلاءم وتحقيق تلك الاحتياجات الأساسية فمن خلال الخطة القومية تستطيع الدولة معرفة و بناء الطاقة الإنتاجية و تستطيع الدولة معرفة و تحديد حجم الإنتاج و معرفة حجم الاستهلاك . وتراعي

{1} المصدر / اقتصادنا / دار الكتاب اللبناني / 1977 / ص (306 - 307)

{2} حشيش / اصول الاقتصاد السياسي / مصدر سابق / ص (338)

الدولة في ذلك حجم الاستهلاك الذي سوف يكون في المستقبل نتيجة لزيادة عدد السكان و زيادة مستويات الأجور .

كيف ننتج ؟ - أسلوب الإنتاج :

في النظام الاشتراكي تقوم هيئة التخطيط باتخاذ القرار النهائي في استخدام أساليب الإنتاج ، فقرار اختيار أسلوب الإنتاج يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع من عناصر الإنتاج المتاحة له . وتقوم هيئة التخطيط بتحديد أسلوب الإنتاج حتي يكون الأسلوب الذي تم اختياره ملائماً لحجم الموارد المتاحة من العمل و راس المال المخطط استخدامه في الخطة .

توزيع الإنتاج

الدولة هي التي تتخذ القرار النهائي في كيفية التوزيع الناتج فهي تقوم بتحديد حجم العمالة معدل الاجر او نصيب الفرد المشارك في العملية الإنتاجية بينما الربح المتحقق من العملية الإنتاجية فيذهب لخزينة الدولة من اجل استخدامه في العملية الإنتاجية مرة أخرى في صور استثمار في المشاريع الإنتاجية التي تعود بالنفع علي الصالح العام . كما ان الدولة هي التي تحدد الحد الأدنى من الأجور ومعدل الأجور في شتى قطاعات النشاط الاقتصادي و المهارات المطلوبة في كل مهنة او حرفة ، كما انها تحدد معدل زيادة الاجر سنوياً و مستويات و أدوات الحوافز . و بما ان العمل هو العنصر الأساسي لتوزيع الدخل القومي لان الدولة تمتلك معظم عناصر وموارد الإنتاج ، و بهذا يترتب علي الدولة ان تحدد نمط التوزيع للدخل القومي ، وعادة يكون نمط التوزيع في الخطة الاقتصادية الشاملة للدولة و تماشياً لقرارات السلطة المركزية فيها .

القانون الاقتصادي للتوزيع حسب العمل {1}

ان مبدا التوزيع في هذا النظام هو ان موارد الاستهلاك يتم توزيعها وفقاً لكمية و نوعية العمل الذي يبذله كل فرد في المجتمع فأساس هذا التوزيع و أهميته تنبع من انه الركن الأساسي في تطوير الإنتاج الاشتراكي بصورة طبيعية وبلوغ أهدافه ، و بما ان الملكية الاجتماعية هي المسيطرة علي وسائل الإنتاج ، من غير المعقول ان يحصل الافراد علي دخولهم بدون عمل او

جهد ، اما ناتج العمل فيكون لصالح الافراد القادرين علي العمل يعملون لصالح المجتمع ، أي الذين يشاركون في الإنتاج الاجتماعي .
فقد تنبأ أصحاب الماركسية بضرورة التوزيع حسب العمل فقد أشار لينين الي أهمية التقيد بهذا القانون بقوله : " كمية متساوية من المنتج مقابل كمية العمل المتساوية " و مقتضيات هذا القانون تكمن في توزيع الخيرات المادية حسب نوعية العمل الذي يقدمه العامل للمجتمع كما ان الاجر يجب ان يكون متساويا لقاء العمل المتساوي بدون مراعاة للجنس

{1} إفسينيف - تصرف / الاقتصاد السياسي للاشتراكية / ترجمة : خيرى الضامن / دار التقدم موسكو / ص (316)
و العمر و العرق ... و بالتالي الغاء التفرقة العنصرية والقومية الموجودة في البلدان الرأسمالية
كيفية ضمان الاستخدام الكامل لموارد المجتمع :

في النظام الاشتراكي تقوم الدولة من خلال الخطة القومية التي وضعتها بتحديد كيفية الاستخدام للموارد . فالخطة تعمل علي تحقيق هذا الهدف بحيث ينتقي وجود الموارد العاطلة كما ينتقي أيضا وجود الاختناقات (زيادة الطلب علي العرض) سواء علي مستوى الاقتصاد القومي او علي مستوى الفروع الإنتاجية .

هيئة التخطيط تقوم بتحديد حجم الاستثمارات وشكل توزيعها و ذلك اعتمادا علي حجم القوة العاملة و معدل زيادتها ، وتضمن استيعاب هذه الزيادة في القوى العاملة . وتضع هيئة التخطيط بعين الاعتبار القوة الشرائية التي تصبح لدى العمال حتي تتساوى كمية الطلب مع الكمية المعروضة .

كيفية زيادة موارد المجتمع :

زيادة موارد المجتمع تكون مرافقة لمعدل النمو أي معدل و مقدار زيادة الطاقة الإنتاجية و بالتالي يجب ان يرافقها زيادة في الناتج القومي ، ويتم تحديد حجم النمو و كيفية توزيعه بين السلع الاستهلاكية .

دور جهاز الثمن في النظام الاشتراكي {1}

في النظام الاشتراكي تقوم الدولة بتحديد اثمان المنتجات التي تنتجها المشروعات و الوحدات الإنتاجية ، وتتعامل المشروعات مع بعضها بالنقود . ويأخذ العاملین اجورهم بشكل نقدي .
والثمن في النظام الاشتراكي يعتبر بمثابة تعبير عن إرادة السلطة المركزية و جزء من الخطة العامة التي تضعها السلطة . وترتبط الاثمان بالنفقات الإنتاجية .

ويمكن اعتبار الثمن في النظام الاشتراكي معيار و مقياس لمدى كفاءة المشروعات و الوحدات الإنتاجية في قيامها بالمهام التي تحقق الأهداف المعبر عنها الخطة القومية .

المبحث الثالث

دور النظام الاسلامي في حل المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

معظم الدراسات الاقتصادية والتيارات الفكرية المعاصرة تعتمد علي فرضية وجود مشكلة اقتصادية ويجب علاجها ، الا ان التيار تفاوتت في تحديد طبيعة تلك المشكلة و طريق علاجها و لكن معظم تلك التيارات تعتبر ندرة عناصر الإنتاج هي المشكلة الاقتصادية بعينها ، اذ ان تلك الموارد المحددة يقابلها حاجات و رغبات غير محدودة .
ولكن فرضية وجود مشكلة الندرة في مقابل الحاجات اللامحدودة لم يعترف بها العديد من الاقتصاديين الإسلاميين من بينهم .

➤ عبد العزيز هيكل (مدخل الاقتصاد الإسلامي)

➤ محمد شوقي الفجري (الإسلام و المشكلة الاقتصادية)

➤ عبدالله غانم (المشكلة الاقتصادية ونظرية الأجور والاسعار في الإسلام) . {1}
وقد استدلووا علي ذلك من خلال عدد من الآيات القرآنية .

أ- (واسبغ عليكم نعمة ظاهرة و باطنه) {2} ، أي ان هناك ظاهرة و متاحة للإنسان و هناك موارد ينبغي البحث عنها للحصول عليها .

ب- (وبارك فيها وقدر فيها اقواتها) {3} ، فنعمة البركة في الشيء تدل علي النماء والكثرة و تقدير الاقوات والارزاق يوحي بعدم الندرة .

ت- (واتاكم من كل ما سألتموه ان تعدوا نعمة الله لا تحصوها) {4} وفي ذلك دلالة علي الخير وتقديم ما يسأل وما يحتاج اليه الانسان فالدعاء وسيلة للرزق كما ان بعضها ظاهر و بعضها باطن ولا يكن حصرها .

ومع ذلك تلك الآيات السابقة تنفي وجود الندرة الا وصف ووجودها لا ينافي العقل وأسباب ذلك هي :

i. قوله تعالى : (ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء انه خبير بصير) {5} ، وقوله تعالى : (وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم) {6} . ومن هنا ان الموارد غير متاحة للجميع وكما يرغبون ، ولكن بحكمته كل شيء وكيف يشاء ومتي شاء .

{1} العوضي - رفعت السيد/ موسوعة الإدارة العربية الإسلامية / المجلد الخامس / المنظمة العربية للتنمية الإدارية / الامارات / 2004 / ص (162-163) / {2} سورة لقمان الآية (20) / {3} سورة فصلت الآية (10) / {4} سورة إبراهيم الآية (34) / {5} سورة الشورى الآية (27) / {6} سورة الحجر الآية (21) .

ii. هنالك العديد من النصوص الشرعية التي تحض علي الاقتصاد في كل شيء حتي في العبادة ، وتنتهي عن التبذير والاسراف في كل الأمور .

iii. نعمة البركة في قوله تعالى : (وبارك فيها وقدر فيها اقواتها) {1} ، تدل علي ان الأصل في الأشياء الندرة الا اذا نزلت عليها نعمة ولكنها ليست متاحة في كل شيء وللجميع .

iv. قد تكون الموارد كافية للجميع ولكن عندما نأخذ كل مجتمع لوحده فسوف نجد مشكلة الندرة تبرز علي السطح ، وعلي المجتمع ان تلائم بين الموارد المتاحة و الحاجات الموجودة و الحاجات المتجددة .

v. نظم الإسلام السعر و الملكية و المعاملات و التوزيع ولو كانت مشكلة في الموارد غير موجودة لما تطلب و جود العديد من الاحكام الشرعية في تلك القضايا وغيرها .

ويرى الأستاذ محم باقر المصدر ان الانسان في حياته العملية و كفرانه بالنعمة الإلهية هما سبب المشكلة الاقتصادية في حياة الانسان اعتمادا علي قوله تعالى : (ان الانسان لظلوم كفور) . {2}

اما ظلم الانسان في المجال الاقتصادي فيبرز في سوء التوزيع ، بينما كفرانه للنعمة هو في اهماله لاستثمار الطبيعة و موقفه السلبي منها . {3}

طبيعة المشكلة الاقتصادية في الإسلام

الموارد ليست قليلة او نادرة لكنها تضيع او تهدر في أمور لا فائدة منها . وبناء ذلك فان علي كل مجتمع ان يختار بين الحاجات وبين التي يستطيع اشباعها من خلال الموارد المتاحة ، لان الموارد قد تستخدم في اكثر من غرض ، ولو ان الموارد استخدام واحد فقط لما ظهرت المشكلة الاقتصادية ، فالأرض قد تستخدم الزراعة و البناء والإسكان و الصناعة ، فالإقتصاد الإسلامي لا يعتبر ان الندرة هي أساس المشكلة بل ان دور الفرد الأساسي يعطب دورا في تخفيف او زيادة مدى هذا المشكلة .

مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي {4}

مواجهة المشكلة الاقتصادية تكون من خلال تنظيم استخدام الموارد وكذلك تنظيم الحاجات

{1} سورة فصلت الآية (10)

{2} سورة إبراهيم الآية (3)

{3} المصدر / اقتصادنا / مصدر سابق / ص (307)

{4} العوضي / موسوعة الإدارة العربية الإسلامية / المجلد الخامس / مصدر سابق / ص (167 - 173)

1 الموارد :

جميع الحكام و النصوص الشرعية حثت علي الترشيد وعدم الاسراف في شتي مجالات الحياة و في استخدام أي شيء حتي في الوضوء ينبغي عدم الاسراف في ماء الوضوء ول كان الانسان علي نهر جار ، والنظام الإسلامي امر باستخدام الموارد في الإنتاج السلع المباحة ، وتساهم أيضا في اشباع حاجات الانسان الي اكبر قدر ممكن وتغطي احتياجات اكبر نسبة من المجتمع ، كما ان نظرة الانسان الي الاستهلاك بصورة متزايدة تبقي في حدود الحلال و الحرام ، وأيضا الابتعاد عن السلوك الضار استخدام الموارد و الإنتاج .

ولا تعني زيادة الإنتاج الحل الوحيد لإشباع الحاجات بل يجب استخدام أساليب انتاج واجراء في تركيب السلع للحفاظ علي الموارد من الاستنزاف واستخدام بكفاءة عالية ، فيجب الموارد الأرض بدون زراعة و عناية ، والا تؤول ملكيتها الي شخص اخر يريد و زراعتها او يقوم بتأجيرها لشخص اخر ، قال عليه السلام : (زارعو الأرض بنصفها ، ثلثها ، بربعها الي عشرها ولا تدعوا الأرض خرابا) . {1}

و هنا يقع عائق التخطيط علي الدولة بشكل عام وعلي كل فرد بشكل خاص ، ويجب علي اولي الامر تحديد الحاجات المطلوبة و مراتبها وأهميتها و مدى توفر الإمكانيات و الموارد و الموارد اللازمة لإشباعها و مدى القدرة علي تنميتها . {2}

2 الحاجات :

من المعروف ان حاجات الانسان و رغباته كثيرة جدا و هي في تجدد باستمرار لذلك اتجه الإسلام في تعاليمه السمة الي تهذيب سلوك المسلم و تكييف الحاجات لتنسجم معلا ندرة الموارد بصورة تتيح للمجتمع معالجة مشكلة الندرة . وثمة حدود لقدرة الانسان علي الاشباع من السلع المختلفة ومنى المبادئ التي وضعها الإسلام لتنظيم حاجات ما يلي :

➤ **الاقتصار علي الاستهلاك الطيبات :**

المسلم يلتزم بمبادئ الإسلام التي وضعت له و علي ذلك فهو يتجه في استعمال و استهلاك كل ما احله الشرع و يبتعد عن السلع الخبيثة و المحرمة كلحم الخنزير و الخمر و هذ السلع المحرمة لا تضع للتبادل في المجتمع فاذا كان للسلعة قيمة أخلاقية يحق تداولها في السوق و ان يكون لها سعر تبادلي . ومن هنا فيجب عدم استخدام الموارد لإنتاج أي سلعة محرمة بالضرر علي الامة و هذا يؤدي الي استخدام الموارد في السلع الطيبة النافعة فقط .

{1} متفق عليه عن جابر وعن ابي هريرة / صحيح الجامع الصغير .

{2} القرضاوي يوسف / دور القيم و الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي / مؤسسة الرسالة / بيروت / 2002 / ص (441 - 442) .

➤ **النهي عن التبذير والاسراف :** فلاعتدال و التوازن في الاستهلاك و الانفاق هي سمة كل مسلم .

➤ **التقوى والدعاء:**

التزام المسلم بمبادئ دينه وجعل التقوى زاده و الدعاء هو سبيله لتحقيق أمور دنياه بعد الاخذ بالأسباب يعتبر من اهم الدوافع للحصول علي الرزق و خاصة الغيث ، قال تعالى : (فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا ، يرسل السماء عليكم مدرارا) {1} ، فنعمة الاستغفار و التوبة الي الله توفرّ مورد اقتصادي هام جدا لا غني عنه و هو الغيث و الماء ، يقول سيد قطب - رحمه الله - : (ان في القران مواضع يتكرر فيها الارتباط بين صلاح القلوب وتيسير الأنواق وعموم الرخاء وما من امة اتقت الله و عبدته و اقامت شريعته الا فاضت فيها الخيرات ومكن الله لها في الأرض واستخلفها فيها بالعمران و الصلاح . {2}

دور جهاز التوزيع في حل المشكلة الاقتصادية :

راعي الإسلام في وضع جهاز التوزيع بصورة تحافظ علي حقوق الفرد ولا تضر بحقوق الجماعة ، فالفرد لديه حب التملك لإشباع حاجاته ، والجماعة لها كيانه و كرامتها ، وعمل توازن بينهما ضروري جدا لمصلحة المجتمع .

مكونات جهاز التوزيع :

➤ **العمل :**

الصلة بين العمل والثروة تعتبر صلة وثيقة ، فالعمل يحقق الثروة واشباع حاجات الفرد ، والصلة بين العامل ونتائج عمله أيضا قائمة بالأفراد هم بشر يتحركون و يعملون ولكن ليس الي حد الالة كما في النظام الشيوعي ، وقيمة الموارد الإنتاجية الطبيعية ليست مقرونة بالعمل كما في الاشتراكية ، بل ان النظام الشيوعي ، وقيمة الموارد هي حصيلة الرغبة العامة في الحصول عليها .

العمل سبب للحصول علي الملكية نتيجة العمل ، و بهذا نجد مراعاة الإسلام لميل الانسان الغريزي للتملك ، و من هنا يبرز جهاز التوزيع الإسلامي ، فالعامل يكتسب ويتملك الثروات بواسطة عمله المشروع ، ومن هنا تنطبق القاعدة في ذلك : العمل سبب الملكية ، و القاعدة الإسلامية في العمل والملكية تبرز بمفهومها هنا ان العمل سبب لتملك للمادة ، ليس سببا لقيمتها . {3}

- {1} سورة نوح الآية (10- 11)
{2} العوضي / موسوعة الإدارة العربية الإسلامية / المجلد الخامس / مصدر سابق / ص (173)
{3} المصدر / اقتصادنا / مصدر سابق / ص (312) .

➤ الحاجة : {1}

حتي يمكن فهم دور الحاجة في توزيع ، ينبغي قسمة الافراد الي فئات :
الفئة الاولى : قادرة لديها المواهب والقدرات وطاقات تفكيرية و عملية فهي تستطيع توفير حاجاتها بسهولة وهي طبقة غنية .
الفئة الثانية : يمكنها العمل ولكن انتاجيتها قليلة وتنحصر لإشباع ضروراتها و توفير حاجاتها الأساسية .

الفئة الثالثة : غير قادرة علي العمل و الكسب فهي اما ضعيفة لمرض او عاهة ونحوه .
اما الفئة الاولى تكتسب نصيبها من الثروات و التوزيع اعتمادا علي العمل لأنه أداة للملكية و أداة للتوزيع كما اسلفنا ، وكل فرد يحصل علي حاجاته من الثروة وفقا لإمكانياته حتي وان زاد علي حاجاته فهو يمتلك بصورة شرعية لا تتعارض مع النصوص الشرعية ، ومن هنا فالحاجة لديه لا تعمل شيئا بل ان العمل هو أساس ملكيتها و نصيبها من التوزيع .
دخل الفئة الثالثة يعتمد علي الحاجة فقط فهي غير قادرة علي العمل وتحصل علي حصتها من التوزيع لضمان حياتها كاملة اعتمادا علي حاجتها و وفقا لمدى التكافل والتضامن الاجتماعي في الإسلام .

الفئة الثانية تعمل ولكن لا تحقق الا الحد الأدنى من المعيشة من وراء عملها و بالتالي اعتمادها في الدخل علي العمل والحاجة معا اما العمل فهو يكفل لها معيشتها الضرورية و اما الحاجة فتؤدي الي زيادة دخلها وفقا لمبدأ الكفالة و التضامن الاجتماعي ومن هنا فالحاجة تعتبر سبب فعال في التوزيع وخاصة للفئة الثانية و العامل الموهوب النشط له ما زاد عن حاجته نتيجة عمله ، بينما العامل الذي يملك الحد الأدنى من الطاقة لعمله سوف يحصل علي نصيب يفوق انتاجه .

و عملية التوزيع لا تقوم علي أساس الصراع الطبقي في المجتمع و انما تحدد في ضوء المثل والقيم التي تحكم ذلك المجتمع ، وهذه القيم تضمن توزيع الثروة بشكل عادل وتخفيف الألام

والحرمان الي اقصي درجة ممكنة ، و بذلك يضمن تغطية حاجات الفئة الثالثة الضعيفة وفق قيم إسلامية سامية و الحاجة لتلك الفئة تعتبر سبب كافي لحقها في الحياة واداة من أدوات التوزيع ، قال تعالى : (الذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) {2}

{1} ايثار نضال الشروف - باسم موسي عبد النبي - نور جهاد الطمیزی / الأنظمة الاقتصادية دراسة مقارنة / مصدر سابق / ص / (90 - 91)

{2} سورة المعارج الآية (24 - 25)

كما ان عملية التوزيع تقوم علي تحريم ممارسة الأنشطة التي تؤدي الي تثبيط عجلة النشاط الاقتصادي ،

فاحد أسباب تحريم الربا هو تحقيق عدالة في التوزيع لأنه ينشئ عن الربا فئة عاطلة تعيش علي اكتناز النقود في البنوك او تقديم القروض الربوية لمن يحتاج الي قرض . لهذا فان تلك الفئة بممارستها ذلك النشاط تشكل عائق في طريق الإنتاج والاستثمار سواء في مجال الصناعة ام الاعمار .

ايثار نضال الشروف - باسم موسي عبد النبي - نور جهاد الطمیزی / الأنظمة الاقتصادية دراسة مقارنة / مصدر سابق ص / (91) .

المبحث الرابع مقارنة الأنظمة الاقتصادية المختلفة

1- تعريف وفلسفة النظام :

➤ النظام الاقتصادي الرأسمالي :

هو نظم اقتصادي قائم علي انقاض النظام الاقطاعي ، الذي حصر الملكية في يد مجموعة قليلة من الافراد عرفت باسم طبقة الاقطاعيين او الملاك ، بين النظام الرأسمالي منح الافراد كامل الحرية في تملك عناصر الإنتاج ، وفتح باب المنافسة علي مصراعيه ، وكما قام بتحجيم دور الدولة في التدخل في إدارة الاقتصاد او توجيهه ، واستمر الوضع علي هذا الحال حتي حدوث الكساد العظيم عام 1929 و ظهور أفكار كنيز التي نادى بضرورة تدخل الدولة بشكل أوسع في المجال الاقتصادي و زيادة دورها فيه .

➤ النظام الاقتصادي الاشتراكي :

هو نظام اقتصادي اجتماعي انتقد النظام الرأسمالي بشكل كبير وظهر ردا علي المساوئ والمشاكل الناجمة عن النظام الاقتصادي الرأسمالي ، حيث يقوم النظام الاشتراكي علي منح معظم ملكية وسائل الإنتاج للدولة وإلغاء الملكية الفردية الا في نطاق ضيق و ذلك بهدف التوزيع العادل للدخل القومي .

➤ النظام الاقتصادي الإسلامي :

هو نظام رباني اقتصادي اجتماعي يهدف الي تحقيق معاني الاستخلاف والعدالة في الأرض من خلال الوسطية في كل جهد يبذله الانسان سواء كان هذا الجهد ماديا او معنويا بغية اشباع حاجات الفرد المادية و الروحية المشروعة علي حد السوء .

2- الملكية :

➤ النظام الاقتصادي الرأسمالي :

أقر النظام الرأسمالي بحق الفرد في تملك وسائل الإنتاج من خلال المنافسة غير المقيدة ، و تمثل الملكية الفردية جوهر هذا النظام ، و لما للملكية من دور في تحفيز النفس البشرية المحبة للمال علي تراكم الثروة مما يؤدي الي تقدم النظام الرأسمالي ، ان الملكية الدولة تقتصر علي قطاع الخدمات اما القطاعات الأخرى فان الافراد لهم حق الملكية فيها ، وتعتبر ان الملكية إقرار من المجتمع لحماية حقوق افراده في الاحتفاظ بما يحصلون من ثروة و منحهم حرية التصرف فيما يملكونه ضمن قواعد و ضوابط معينة .

ايثار نضال الشروف - باسم موسي عبد النبي - نور جهاد الطمیزی / الأنظمة الاقتصادية دراسة مقارنة / مصدر سابق ص / (93 - 94)

➤ النظام الاقتصادي الاشتراكي :

ان النظام الاشتراكي جاء ردا علي الرأسمالية ، فانه قام بشبه الغاء للملكية الفردية ومنح معظم وسائل الإنتاج للدولة لتقوم بدورها بوضع خطة اقتصادية قومية شاملة ، لإدارة عناصر الإنتاج وضمان التوزيع العادل للثروة بين افراد المجتمع .

➤ النظام الاقتصادي الإسلامي :

قائم علي الملكية المزوجة لعناصر الإنتاج ، حيث لم يمنع الملكية الفردية ، كما انه منح الدولة حق التملك باعتبارها شخص معنوي ، و وضع قيود واحكام من شأنها تنظيم ملكية الافراد و الدولة بصورة تكفل عدم طغيان احدهما علي الأخرى .

كما انه أجازا تحويل الملكية الخاصة (الافراد) الي ملكية الدولة اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، واما الشكل الآخر للملكية في النظام الإسلامي هو الملكية العامة التي لا تكون للدولة ولا للناس لكن تشرف عليها الدولة بصفقتها المكلفة بالحفاظ علي مصالح الرعية ومن الأمثلة علي المصلحة العامة قوله عليه السلام (الناس شركاء في ثلاث : الماء ، و الكلاء ، و النار) .

3- الحرية :

➤ النظام الاقتصادي الرأسمالي :

الفرد في النظام الرأسمالي له حق التملك وتأسيس المشروعات الاقتصادية ، كما له مطلق الحرية في اختيار السلع التي يرغب بإنتاجها ، وعدم وجود ضوابط للمنافسة أي ان الأسواق تخضع للمنافسة الكاملة ، و بذلك لا يكون هناك ضوابط تحدد طريقة الإنتاج .

اما بالنسبة للمستهلك فان له الحرية الكاملة في استهلاك السلع التي يرغب بها وبالمقدار الذي يريده طالما ان المنتج يوفر له السلع التي يريدها ، و بذلك نعتبر ان المستهلك هو سيد في هذا النظام و يمثل محور العملية الإنتاجية .

➤ النظام الاقتصادي الاشتراكي :

الفرد هنا مقيد بالإنتاج حسب الأولويات التي تضعها الدولة ، علما بان الدولة هي التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات ، وان الدولة في هذا النظام تقوم بوضع خطة اقتصادية قومية شاملة تحدد بها السلع الواجب انتاجها للمجتمع ، بذلك تكون حرية الاستهلاك والخيارات المتوفرة تكون محدودة .

وعلي ذلك فان المنتجين يكونوا محصورين بالإنتاج ، كما انا ملكيتهم محصورة في وسائل الإنتاج ، و الفرد في هذا النظام يقوم باستهلاك السلعة التي تكون متوفرة في السوق ، و الكمية التي يريدها .

ايثار نضال الشروف - باسم موسي عبد النبي - نور جهاد الطمیزی / الأنظمة الاقتصادية دراسة مقارنة / مصدر سابق ص / (94 - 95)

و الدولة في هذا النظام ليست مجبرة علي انتاج السلع التي يريدها المستهلك الا ان رغبات المستهلكين لا تهمل نهائيا بل تؤخذ بعين الاعتبار و ذلك لاستخدامها في المعلومات الإحصائية بهدف استخدامها في اعداد الخطة الاقتصادية القومية الشاملة ، و تحديد أولويات و حاجات المستهلكين .

➤ النظام الاقتصادي الإسلامي :

المنتج له مطلق الحرية في انتاج السلع و تقديم الخدمات في اطار الشريعة الإسلامية وفق مبادئها و احكامها مع مراعاة حاجات ومصالح المستهلكين في المجتمع ، كما ان الدولة يقع علي عاتقها انتاج بعض السلع و تقديم خدمات لأفراد المجتمع لا اعتبارات محددة كعدم قدرة القطاع الخاص علي توفير تلك السلع التي يرغبها افراد المجتمع .

اما المستهلك في هذا النظام له مطلق الحرية في اختيار السلعة التي يرغب باستهلاكها و بالكمية المرغوبة ، كما ان له الحق مطالبة الدولة بتوفير السلعة التي تكون مغيبة عن السوق ، ما مراعاة القواعد السلوكية و الأخلاقية في الاستهلاك و الاستخدام مثل عدم التبذير والاسراف ، و الاختصار علي استهلاك الطيبات التي تقع في دائرة الحلال وفق الشريعة الإسلامية .

4- دور الدولة :

➤ النظام الاقتصادي الرأسمالي :

دور الدولة في النظام الرأسمالي كان ضيقا و محدودا ولم يكن لها ذلك الدور الكبير ولكن بعض حدوث فترة الكساد العظيم و ظهور أفكار كنيوز التي نادى بضرورة تدخل الدولة و توسيع دورها تم الاستجابة لهذا النداء واصبح للدولة دور لا يستهان به في هذا النظام و اصبح هنالك حق للدولة في التدخل في النشاطات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي و وضع أسس هذا التدخل العالم كنيوز و هي :

- تتدخل الدولة في الانفاق العام لإعادة التوازن في الاقتصاد .
- زيادة حجم الانفاق العام علي الخدمات الاجتماعية و ذلك لتحسين ظروف العمال و زيادة حجم الاستهلاك الكلي .
- ضرورة تدخل الدولة في زيادة مصادر الطلب الإجمالي وتخفيف حدة الركود فهي تتقاضى ضرائب و تدفعها كنفقات ، فاذا توفر هنالك عوامل انتاج غير مستخدمة فعلي الدولة ان تضخ نقد جديد في السوق لاستغلال تلك العوامل حتي وان حصل عجز في ميزانيتها في سبيل تحريك النشاط الاقتصادي ، و العكس صحيح في حالة التوسع الاقتصادي فتقوم الدولة بسحب

ايثار نضال الشروف - باسم موسي عبد النبي - نور جهاد الطميري / الأنظمة الاقتصادية دراسة مقارنة / مصدر سابق ص / (95 - 96)

- الأموال من المواطنين اكثر مما تدفع من نفقات لهم عن طريق زيادة الضرائب ، أي عمل فائض في الميزانية للدولة .
- علي الدولة ان تقوم بجذب المستثمرين الي السوق عن طريق تقديم القروض لهم بفوائد مخفضة .
- إعادة توزيع الدخل ، حيث تأخذ الدولة أموال من الأغنياء من خلال الية معينة ، وتعطيها للفقراء من خلال الية أخرى .

➤ النظام الاشتراكي :

هذا النظام قائم علي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، فالدولة هي محور هذا النظام فهي تملك عناصر الإنتاج ، وهي تقوم بإنتاج معظم السلع و تقديم الخدمات ، لان الدولة اقدر من الافراد في هذا الدور و لضمان التوزيع العادل للثروة في المجتمع ، كما هنالك أسباب اقتصادية تدعو الدولة لتملك عناصر الإنتاج .

هنالك أسباب اقتصادية تتدخل موجبها الدولة في الاقتصاد ومنها :

- 1- منع الاستغلال والاحتكار .
- 2- استغلال بعض المشروعات التي يعزف عنها القطاع الخاص .
- 3- وضع خطة اقتصادية شاملة للاقتصاد القومي كاملا .
- 4- التخلص من قبضة الشركات متعددة الجنسيات التي تعتمد أسلوب الاحتكار والمنافسة الشديدة .

كما ان هنالك أسبابا سياسية ومالية تدعو الدولة للتدخل في الاقتصاد ، ومنها :

- 1- حتي تحصل الدولة علي موارد مالية لتغطية نفقاتها .
- 2- إحلال الدولة مكان الافراد في تنظيم المشاريع بسبب الخبرة و سعة الاطلاع و القدرة المالية .

3- تأمين سلامة الدولة و الحفاظ علي اساليبها و اسرارها العسكرية ، كإقامة مصانع الأسلحة و المعدات الحربية .

➤ النظام الاقتصادي الإسلامي :

الدولة تقوم بالرقابة علي الاقتصاد و الأسواق لضمان سير الأنشطة الاقتصادية في دائرة المال والربح ، كما تقيس معدل الإنتاج والاستهلاك ، إضافة الي ان الدولة تقوم بالتخطيط الاقتصادي و ضع الخطط الكفيلة لدفع عملية التنمية الاقتصادية الي الامام و ضمان ازدهار الاقتصاد .

ايثار نضال الشروف - باسم موسي عبد النبي - نور جهاد الطميري / الأنظمة الاقتصادية دراسة مقارنة / مصدر سابق ص / (96 - 98)

ومن صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ما يلي :

1- انتاج وتوزيع السلع و الخدمات : تقوم الدولة بإنتاج بعض السلع و الخدمات التي يعجز عنها الافراد او لا يقبلوا عليها لعدم تحقق عائد مالي ملائم لهم ، و قد يكون سبب التدخل هو عدم توفر الأموال اللازمة للإنتاج بحوزة الافراد ، كما و يقع علي عاتقها القيام بتوزيع هذه السلع .

2- التنظيم : الدولة تضع خطط عامة لتنظيم الحياة الاقتصادية و ضمان سيرها ، ضمن اطار السياسية الشرعية ، التي تهتم بتدبير شؤون الدولة الإسلامية من النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بما يتفق و المبادئ الشرعية ، و هدف التدخل هو لحماية الاقتصاد و المحافظة علي حيوية واستمرار المعاملات و الأنشطة الاقتصادية ، و من صور تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد هو حماية أموال الناس من السرقة ومنع الغش والغبن ، تحريم الربا ، مراقبة الأسواق . كما ان التدخل يأتي لتحصيل إيرادات للدولة كجباية أموال .

3. التسعير : و هنا يوجد اتجاهين نحو التدخل في الأسعار ، فبعض العلماء كابي حنيفة والشافعي و احمد اتخذوا موقفا مضادا من التسعير ، فلا يجوز تدخل الدولة في التسعير ، واستدلوا باحاديث عامة وردت في النهي عن التسعير .

بينما برز اتجاه اخر يقضي بالتدخل الدولة في التسعير عند الحاجة ، و خاصة في حالة و جود الاحتكار او ان السلعة ضرورية لا غنى عنها كالطحين و ذلك لان الاحتكار من اهم أسباب رفع السعر ، قال عليه السلام : (من احتكر علي المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام و الإفلاس) ومن العلماء الذين أجازوا التسعير بعض الافراد من المذهب الحنفي ، و المذهب المالكي ، وابن تيمية .

ان الضرر الحاصل عن منع التسعير اعظم بكثير من الضرر الناتج عن اجبار التجار علي البيع بسعر محدد ، ولا شك ان الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر .

4- التخطيط : يقع علي كاهل الدولة توجيه الاقتصاد من خلال الخطط الكفيلة بتنمية الموارد و المحافظة عليها و اشباع رغبات المواطنين ، و التخطيط هو أساس التنمية الاقتصادية .

ايثار نضال الشروف - باسم موسي عبد النبي - نور جهاد الطميري / الأنظمة الاقتصادية دراسة مقارنة / مصدر سابق ص / (98 - 99) .



الفصل الرابع

الإجراءات التطبيقية

نبذة عن السوداني

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات، إذ كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة؛ وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل رحمه الله تعالى فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية، كما قامت دار المال الإسلامي، وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار، بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار.

ولم يكن السودان بعيداً عن تلك الجهود والمسااعي، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان، وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

وفى مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة ملايين جنيه سوداني. وفى 18 أغسطس 1977م سُجِّل بنك فيصل الإسلامي السوداني شركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م. وباشر البنك أعماله فعلياً ابتداءً من مايو 1978م.

قانون إنشاء البنك:

حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفق أحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلى أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

واستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين، وكذلك استثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله، كما أعفى القانون البنك كذلك من المواد 32، 44، 45 من قانون بنك السودان المركزي، وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان المركزي بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها. أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

وبالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه، فقد أجاز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي، فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان المركزي أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة، ونصّ القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأمينها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي.

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك، فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سُحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

أهداف البنك وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.

قبول الودائع بمختلف أنواعها.

تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورة.

سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج، وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

إعطاء القروض الحسنة وفق القواعد التي يقررها البنك.

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية، والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية وباستخدام بتقنيات حديثة ومتطورة.

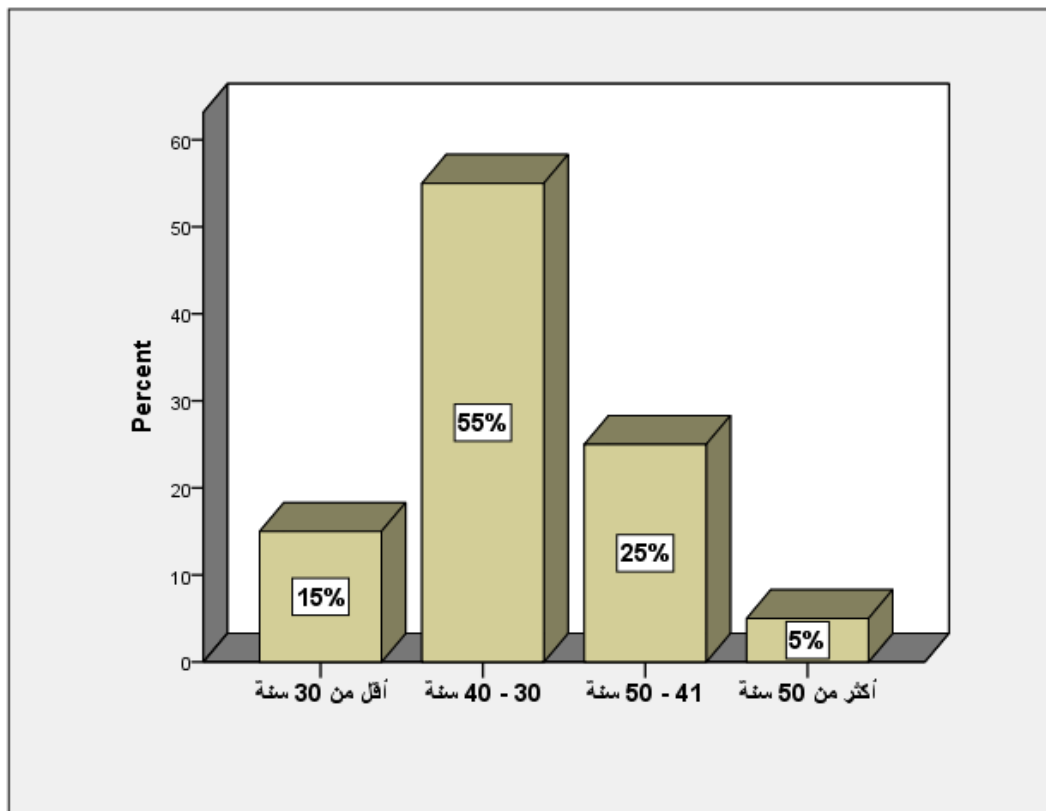
المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: البيانات الشخصية:

جدول (1) توزيع بيانات الدراسة حسب العمر:

النسبة	التكرار	العمر
15%	3	أقل من 30 سنة
55%	11	30 – 40 سنة
25%	5	41 – 50 سنة
5%	1	أكثر من 50 سنة
100%	20	المجموع



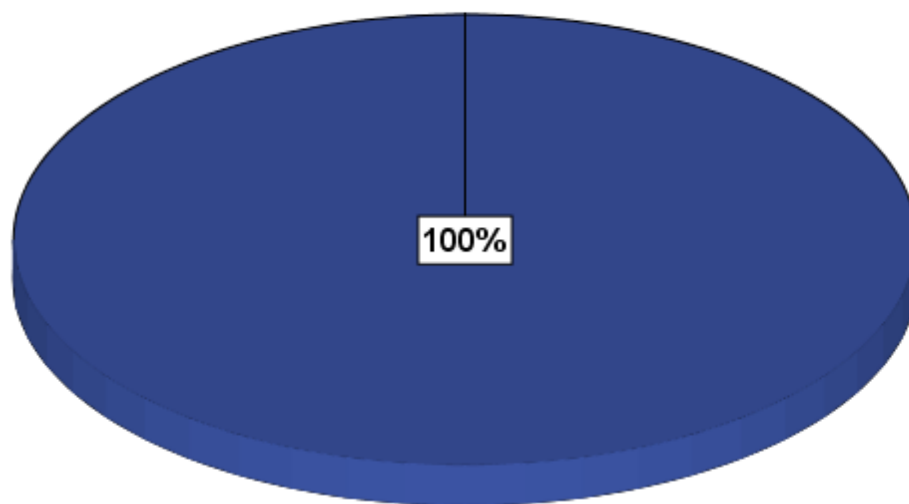
شكل (1) توزيع بيانات الدراسة حسب العمر

حسب الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى فئة عمرية (30 - 40) سنة بنسبة 55%.

جدول (2) توزيع بيانات الدراسة حسب النوع:

النسبة	التكرار	النوع
%100	20	ذكر
%0	0	أنثى
%100	20	المجموع

ذكر

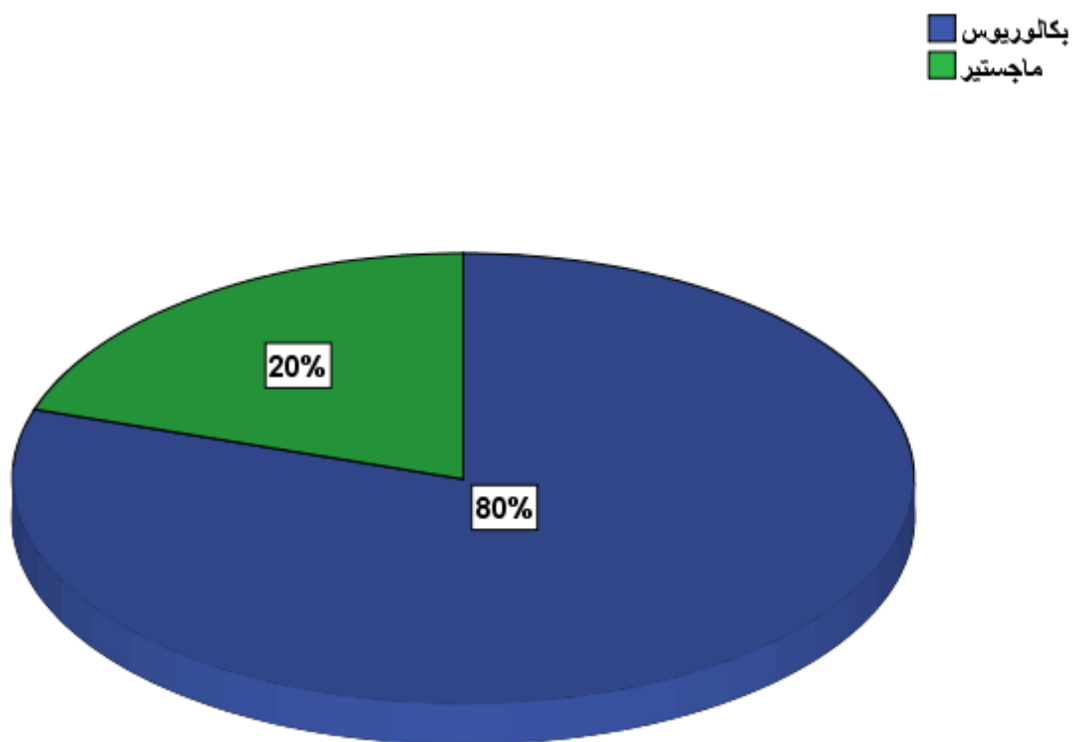


شكل (2) توزيع بيانات الدراسة حسب النوع

حسب الجدول والشكل أعلاه نجد أن كل أفراد عينة الدراسة من الذكور (100%).

جدول (3) توزيع بيانات الدراسة حسب المؤهل العلمي:

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
%80	16	بكالوريوس
%20	4	ماجستير
%100	20	المجموع

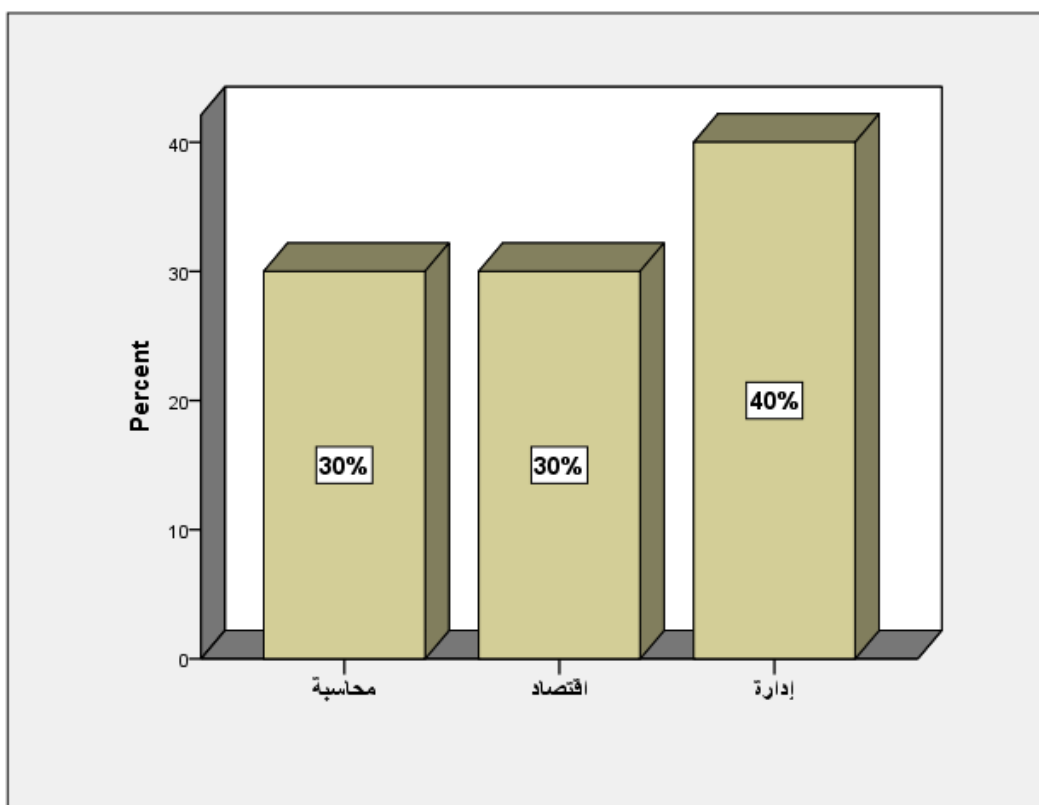


شكل (3) توزيع بيانات الدراسة حسب المؤهل العلمي

حسب الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن 80% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس و 20% مؤهلهم ماجستير.

جدول (4) توزيع بيانات الدراسة التخصص العلمي:

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
30%	6	محاسبة
30%	6	اقتصاد
40%	8	إدارة
100%	20	المجموع

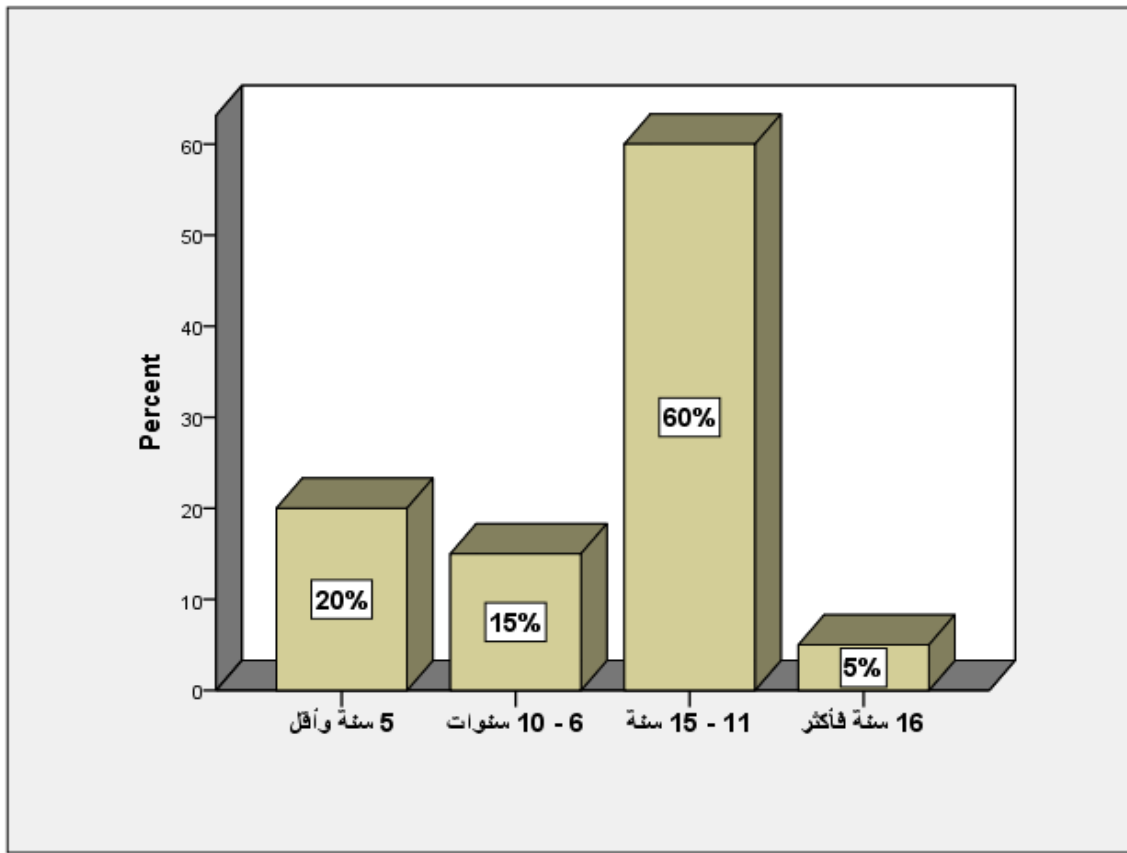


شكل (4) توزيع بيانات الدراسة حسب التخصص العلمي

حسب الجدول والشكل أعلاه نجد أن 40% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي إدارة و30% اقتصاد و30% محاسبة.

جدول (5) توزيع بيانات الدراسة حسب الخبرة العملية:

الخبرة العملية	التكرار	النسبة
5 سنة وأقل	4	20%
6 – 10 سنوات	3	15%
11 – 15 سنة	12	60%
16 سنة فأكثر	1	5%
المجموع	20	100%



شكل (5) توزيع بيانات الدراسة حسب الخبرة العملية

حسب الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن 20% من أفراد عينة الدراسة خبرتهم العملية 5 سنوات وأقل، 15% من (6-10) سنوات، 60% من (11-15) سنة و 5% 16 سنة فأكثر.

ثانياً: تحليل فرضيات الدراسة

المحور الأول: فرضية الكفاءة الاقتصادية

جدول (6) عبارات المحور الأول:

م	العبرة	أوافق	أوافق	محايد	لا	لا	المتوسط	الانحراف	الرتبة	درجة
---	--------	-------	-------	-------	----	----	---------	----------	--------	------

		بشدة		أوافق	أوافق بشدة	المعياري	الموافقة
1	البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية يفرض عليها أن تقوم بتقديم خدماتها المصرفية بكفاءة عالية	3 %15	17 %85	0 %0	0 %0	3.15	0.366
2	عقد المضاربة يحقق عائد أكبر مقارنة بعقد القرض بالفائدة	4 %20	15 %75	1 %5	0 %0	3.15	0.489
3	أن العدالة التوزيعية شرط مسبق للكفاءة وأن الإسلام في نظامه التوزيعي يؤمن ذلك	6 %30	14 %70	0 %0	0 %0	3.30	0.470
4	نظام التمويل الإسلامي أكثر استقراراً ومرونة لأنه يوفر المناخ اللازم لنمو المؤسسات الصغيرة التي تدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام	3 %15	17 %85	0 %0	0 %0	3.15	0.366

حسب الجدول (6) أعلاه نجد أن العبارة (أن العدالة التوزيعية شرط مسبق للكفاءة وأن الإسلام في نظامه التوزيعي يؤمن ذلك) جاءت في المركز الأول بمتوسط (3.30) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (30%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (70%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

تليها العبارة (البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية يفرض عليها أن تقوم بتقديم خدماتها المصرفية بكفاءة عالية) في المركز الثاني مشترك بمتوسط (3.15) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (15%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (85%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

وأيضاً العبارة (عقد المضاربة يحقق عائد أكبر مقارنة بعقد القرض بالفائدة) في المركز الثاني مشترك بمتوسط (3.15) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (20%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (75%) من المبحوثين بعبارة (أوافق) و (5%) من المبحوثين بعبارة (محايد).

وأيضاً العبارة (نظام التمويل الإسلامي أكثر استقراراً ومرونة لأنه يوفر المناخ اللازم لنمو المؤسسات الصغيرة التي تدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام) في المركز الثاني مشترك بمتوسط (3.15) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (15%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (85%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

من النتائج أعلاه نجد أن معظم المبحوثين يوافقون على عبارات المحور الأول (فرضية الكفاءة الاقتصادية).

المحور الثاني: النمو الاقتصادي

جدول (7) عبارات المحور الثاني:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
---	---------	------------	-------	-------	----------	---------------	---------	-------------------	--------	---------------

1	المصرف الإسلامي يمول المشروعات الكبيرة ذات الاستثمار طويل الأجل التي تحقق دور مهم في التنمية	3 ٪15	17 ٪85	0 ٪0	0 ٪0	0 ٪0	3.15	0.366	الأولى	أوافق
2	البنك الإسلامي يضع الأموال في خدمة المجتمع لتوسيع قاعدة المستفيدين من الأموال	2 ٪10	17 ٪85	1 ٪5	0 ٪0	0 ٪0	3.05	0.394	الثالثة م	أوافق
3	المصارف الإسلامية تحقق التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وصرفها في المشاريع الشرعية	3 ٪15	17 ٪85	1 ٪5	0 ٪0	0 ٪0	3.10	0.447	الثانية	أوافق
4	المصارف الإسلامية تركز على أن تسير التنمية الاقتصادية مع التنمية النفسية والعقلية للأفراد	3 ٪15	15 ٪75	2 ٪10	0 ٪0	0 ٪0	3.05	0.510	الثالثة م	أوافق

حسب الجدول (7) أعلاه نجد أن العبارة (المصرف الإسلامي يمول المشروعات الكبيرة ذات الاستثمار طويل الأجل التي تحقق دور مهم في التنمية) في المركز الأول بمتوسط (3.15)

ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (15%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (85%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

تليها العبارة (المصارف الإسلامية تحقق التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وصرفها في المشاريع الشرعية) في المركز الثاني بمتوسط (3.10) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (15%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (85%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

ثم العبارة (البنك الإسلامي يضع الأموال في خدمة المجتمع لتوسيع قاعدة المستفيدين من الأموال) في المركز الثالث مشترك بمتوسط (3.05) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (10%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (85%) من المبحوثين بعبارة (أوافق) و (5%) من المبحوثين بعبارة (محايد).

وأيضاً العبارة (المصارف الإسلامية تركز على أن تسير التنمية الاقتصادية مع التنمية النفسية والعقلية للأفراد) في المركز الثالث مشترك بمتوسط (3.05) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (15%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (75%) من المبحوثين بعبارة (أوافق) و (10%) من المبحوثين بعبارة (محايد).

من النتائج أعلاه نجد أن معظم المبحوثين يوافقون على عبارات المحور الثاني (النمو الاقتصادي).

المحور الثالث: التنظيم السوقي

جدول (8) عبارات المحور الثالث:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تسعى المصارف الإسلامية إلى تصحيح اخفاقات السوق من خلال تعزيز المنافسة وحماية مصالح المستهلكين والمستثمرين	2 %10	17 %85	1 %5	0 %0	0 %0	3.05	0.394	الرابعة	أوافق
2	استقرار الأسعار هو التحدي الأكثر أهمية في تنظيم السوق	6 %30	14 %70	0 %0	0 %0	0 %0	3.30	0.470	الأولى	أوافق
3	تعتمد قرارات الاستثمار والإنتاج والتوزيع على مؤشرات الأسعار التي تخلقها قوة العرض والطلب	5 %25	15 %75	0 %0	0 %0	0 %0	3.25	0.444	الثانية م	أوافق
4	يمكن للحكومات أن تتدخل عن طريق تحديد حد أعلى أو أدنى للأسعار في أسواق معينة	5 %25	15 %75	0 %0	0 %0	0 %0	3.25	0.444	الثانية م	أوافق

حسب الجدول (8) أعلاه نجد أن (استقرار الأسعار هو التحدي الأكثر أهمية في تنظيم السوق) في المركز الأول بمتوسط (3.30) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (30%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (70%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

تليها العبارة (تعتمد قرارات الاستثمار والإنتاج والتوزيع على مؤشرات الأسعار التي تخلقها قوة العرض والطلب) في المركز الثاني مشترك بمتوسط (3.25) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (25%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (75%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

وأيضاً العبارة (يمكن للحكومات أن تتدخل عن طريق تحديد حد أعلى أو أدنى للأسعار في أسواق معينة) في المركز الثاني مشترك بمتوسط (3.25) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (25%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (75%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

وأخيراً العبارة (تسعى المصارف الإسلامية إلى تصحيح اخفاقات السوق من خلال تعزيز المنافسة وحماية مصالح المستهلكين والمستثمرين) في المركز الرابع بمتوسط (3.05) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (10%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (85%) من المبحوثين بعبارة (أوافق) و (5%) من المبحوثين بعبارة (محايد).

من النتائج أعلاه نجد أن معظم المبحوثين يوافقون على عبارات المحور الثالث (التنظيم السوقي).

المحور الرابع: التوزيع العادل

جدول (9) عبارات المحور الرابع:

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	في النظام الإسلامي تعتبر الصدقات التي ترافق الصوم والحج والعقود مثل السلم والوكالة من طرق توزيع الثروة	1 5%	16 80%	3 15%	0 0%	0 0%	2.90	0.447	الرابعة	أوافق
2	الحاجة من توزيع الثروة في الإسلام وجوب إخراج الزكاة لمساعدة كل من لا يملك حد الكفاية	3 15%	17 85%	0 0%	0 0%	0 0%	3.15	0.366	الأولى م	أوافق
3	تهتم العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للدخل وتوزيع الثروة والفرص داخل المجتمع	3 15%	17 85%	0 0%	0 0%	0 0%	3.15	0.366	الأولى م	أوافق
4	العدالة التوزيعية تعني التوزيع المتساوي للخدمات والمؤثرات والفوائد	3 15%	17 85%	0 0%	0 0%	0 0%	3.15	0.366	الأولى م	أوافق

حسب الجدول (9) أعلاه نجد أن العبارة (الحاجة من توزيع الثروة في الإسلام وجوب إخراج الزكاة لمساعدة كل من لا يملك حد الكفاية) في المركز الأول مشترك بمتوسط (3.15) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (15%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (85%) من المبحوثين بعبارة

وأيضاً العبارة (تهتم العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للدخل وتوزيع الثروة والفرص داخل المجتمع) في المركز الأول مشترك بمتوسط (3.15) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (15%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (85%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

وأيضاً العبارة (العدالة التوزيعية تعني التوزيع المتساوي للخدمات والمؤثرات والفوائد) في المركز الأول مشترك بمتوسط (3.15) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (15%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (85%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

وأخيراً العبارة (في النظام الإسلامي تعتبر الصدقات التي ترافق الصوم والحج والعقود مثل السلم والوكالة من طرق توزيع الثروة) في المركز الرابع بمتوسط (2.90) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (5%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (80%) من المبحوثين بعبارة (أوافق) و (15%) من المبحوثين بعبارة (محايد).

من النتائج أعلاه نجد أن معظم المبحوثين يوافقون على عبارات المحور الرابع (التوزيع العادل).

المحور الخامس: فرضية الابتكار والتطور التكنولوجي

جدول (10) عبارات المحور الخامس:

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	يؤدي الابتكار الى تقدم كبير في مختلف المجالات الاقتصادية	6 ٪30	14 ٪70	0 ٪0	0 ٪0	0 ٪0	3.30	0.470	الأولى	أوافق
2	يعمل على تسخير المعرفة والخبرة والموارد لتطوير حلول مبتكرة تحل المشكلات الاقتصادية	5 ٪25	15 ٪75	0 ٪0	0 ٪0	0 ٪0	3.25	0.444	الثانية م	أوافق
3	يؤثر الابتكار على ربحية البنوك الإسلامية عن طريق المنتجات المالية المستحدثة لأنها تؤدي على جذب عدد كبير من العملاء	5 ٪25	15 ٪75	0 ٪0	0 ٪0	0 ٪0	3.25	0.444	الثانية م	أوافق
4	يعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية	1 ٪5	19 ٪95	0 ٪0	0 ٪0	0 ٪0	3.05	0.224	الرابعة	أوافق

حسب الجدول (10) أعلاه نجد أن العبارة (يؤدي الابتكار إلى تقدم كبير في مختلف المجالات الاقتصادية) في المركز الأول بمتوسط (3.30) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (30%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (70%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

تليها العبارة (يعمل على تسخير المعرفة والخبرة والموارد لتطوير حلول مبتكرة تحل المشكلات الاقتصادية) في المركز الثاني مشترك بمتوسط (3.25) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (25%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (75%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

وأيضاً العبارة (يؤثر الابتكار على ربحية البنوك الإسلامية عن طريق المنتجات المالية المستحدثة لأنها تؤدي على جذب عدد كبير من العملاء) في المركز الثاني مشترك بمتوسط (3.25) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (25%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (75%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

وأخيراً العبارة (يعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية) في المركز الرابع بمتوسط (3.05) ودرجة موافقة (أوافق)، حيث أجاب (5%) من المبحوثين بعبارة (أوافق بشدة) و (95%) من المبحوثين بعبارة (أوافق).

من النتائج أعلاه نجد أن معظم المبحوثين يوافقون على عبارات المحور الخامس (فرضية الابتكار والتطور التكنولوجي).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1/ النظام الرأسمالي يشجع على الاستثمار والابتكار من خلال تحفيز القطاع الخاص وتوفير بيئة تنافسية. يمكن للنظام الرأسمالي أن يؤدي إلى زيادة الثروة والنمو الاقتصادي، لكنه قد يزيد من التفاوت في التوزيع الثروة.

2/ النظام الاشتراكي يهدف إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة وتوفير الخدمات الأساسية للجميع. قد يؤدي النظام الاشتراكي إلى تقليل التفاوت في التوزيع، ولكن قد يؤثر سلباً على الحافز للإنتاج والابتكار.

3/ النظام الهجين يجمع بين عناصر من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، مما يسمح بتحقيق توازن بين الحرية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة. يمكن للنظام الهجين أن يوفر مزيجاً من المزايا لحل المشكلة الاقتصادية، مثل تحقيق التوزيع العادل للثروة وتعزيز الابتكار.

4/ يعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تشمل منع الربا (الفائدة)، وتشجيع الزكاة، والتوزيع العادل للثروة. ويتميز بالعدالة الاجتماعية من خلال نظام الزكاة وتوزيع الثروة، والاستقرار المالي بفضل منع الفوائد وتقليل المخاطر المالية.

ثانياً: التوصيات:

لحل مشاكل الاقتصاد نوصي بالآتي:

- 1/ أهمية اختيار نظام اقتصادي مناسب لحل المشكلة الاقتصادية بشكل فعال ومستدام.
- 2/ الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل لقوة العمل.
- 3/ الحفاظ على مستوى عالي من الانفاق الاستثماري عام أو خاص.
- 4/ الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات.
- 5/ مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي.
- 6/ تخفيض حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين.

المصادر والمراجع:

1. داليا عادل الزيايدي / النظم الاقتصادية المقارنة / كلية التجارة / مصر / جامعة عين شمس.
2. يوسف القرضاوي / دور القيم و الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي / مؤسسة الرسالة / بيروت / 2002م.
3. جلطي غالم / محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية / مطبوعة بيداغوجية / الجمهورية الجزائرية / جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان / 2021 - 2022 م.
4. ايثار نضال الشروف - باسم موسي عبد النبي - نور جهاد الطمیزی / الأنظمة الاقتصادية دراسة مقارنة / جامعة بوليتكنك فلسطين / بكالوريوس / منشور / أيلول 2004م.
5. العوضي - رفعت السيد/ موسوعة الإدارة العربية الإسلامية / المجلد الخامس / المنظمة العربية للتنمية الإدارية / الامارات / 2004م.
6. حشيش - عادل / أصول الاقتصاد السياسي / (دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992).
7. قريصة / مقدمة في علم الاقتصاد / مكتبة الانجلو المصرية / 1985م.
8. محمد باقر / اقتصادنا / دار الكتاب اللبناني / 1977م.
9. إفسينيف / الاقتصاد السياسي للاشتراكية / ترجمة : خيرى الضامن / دار التقدم موسكو.
10. اقتصادنا / دار الكتاب اللبناني / 1977م.

11. محمد فيضي / تعريف نظام الاقتصاد الإسلامي / 6 يونيو 2022 ، الموقع الإلكتروني

mawdoo3.com :